جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان

(دراسة حالة مصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية وبنك الأسرة)

Role of Finical Institutions in Financing Small Projects in Sudan

Case Study of Savings and Family Banks A

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)

إعداد الدارس :

حسينة احمد داود اسؤ

إشراف: الدكتور

على أحمد الأمين

يناير 2020

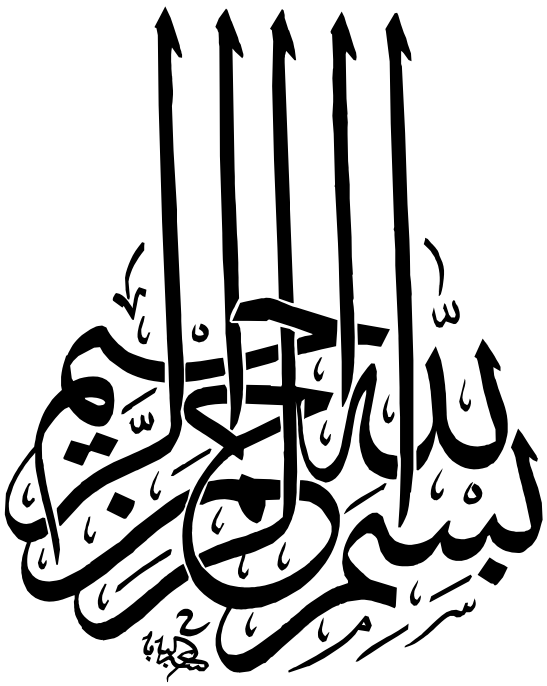
بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالي:

﴿)وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا (

صدق الله العظيم

سورة : الاسراء

الآية(80)

إهداء

إلي من جزع الكأس فارغا ليسقيني

قطرة حب

إلي من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلي من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي القلب الكبير (والدي العزيز)

إلي من ارضعتني الحب و الحنان

إلي رمز الحب و بلسم الشفاء

إلي القلب الناصع بالبياض .(والداتي الحبيبة)

إلي القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلي رياحين حياتي

(إخواتي)

إلي الروح التي سكنت روحي فلان

الان تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع

مظلم هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا يضيئ إلا قنديل الذكريات

ذكريات الأخوة البعيدة إلي الذين أحببتهم و أحبوني .(أصدقائي)

إلي من هم أقرب من روحي إلي من شاركني حضن الأم ولهم عزتي و إصراري و أكسب

منهم قوة ومتعة لا حدود لها إلي من عرفت معهم معني الحياة .

(اخواني)

إعداد الدراس

شكر وعرفان

الشكر أولا واخيرا لله سبحانه و تعالي الذي وفقني لإكمال هذا البحث ثم الشكر لجامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا جامعة العلم والمعرفة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي اسرة بنك الادخار و التنمية الاجتماعية وبنك الاسرة

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان والتقدير إلي الدكتور علي الامين الذي بذل جهدا في إرشادي و توجيهي في انجاز هذا البحث جزاء الله كل الخير .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة علي تفضلهم بقبول مناقشة وأثراء هذه الرسالة .

والشكر لكل من ساعدني ووقف خلفي

إعداد الدراس

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور المؤسسات المالية في عملية تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال التركيز علي تجربة مصرفي الادخار و الاسرة ، وتمثلت المشكلة الي مدي تساهم المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان ، اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي لتتبع الادبيات السابقة بجانب المنهج الوصفي لوصف و تحليل الظاهرة محل الدراسة هذا في الجانب النظري. اما في الجانب التطبيقي العملي فقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الاحصائي التحليلي باستخدام برنامج SPSS وتمثلت فرضيات الدراسة في هل توفر المؤسسات المالية التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة و الاثار المرتبة علي هذه الصعوبات ، خلصت البحث علي سهولة الحصول علي تمويل ذو شروط ميسرة الي تحقيق اهداف المشروعات الصغيرة و تركيز المشروعات الصغيرة في المدن و عدم التوسع في الريف و الاقاليم المختلفة و ان نصيب المشروعات الصغيرة من التمويل قليل حيث يذهب الجزء الاكبر الي المستفيدين غير الحقيقين . اوصت الدراسة علي البنوك تسهيل اجراءات منح التمويل و العمل علي انتشار مؤسسات التمويل في القري و الاقاليم المختلفة و الوقوف علي تجارب الدول المتقدمة و الشقيقة عن طريق تبادل الخبرات و تبني الدولة لاختراعات و ابداعات المشروعات الصغيرة ودعمها و تشجيع البحث العلمي و المدارس التدريب المهني ووضع سياسات مشجعة لتمويل المشروعات الصغيرة و تخفيض الرسوم و الجبايات و منحهم إعفاءات حتي يتمكنون من سداد التمويل.

ABSTRACT

The study aimed at identifying the role of financial institutions in financing operations in small and middle projects by focus on the experience of Savings and Family banks. The problem of study was to what extent the financial institutions participate in financing small and middle projects in Sudan. At the theoretical level, the study adopted the historical method for examining the previous literature in this concern and descriptive approach for describing and analyzing the phenomenon under study. As for the practical side, the statistical analysis approach was used by SPSS program. The hypotheses of the study raised this question: did the financial institutions provide the required finance to small projects and what about the effects emerged from the finance difficulties. The findings showed that it was easy to get finance on soft terms basis for small projects to achieve their objectives. These projects were concentrated in towns and they were not extended to the rural areas as well as different regions and there was no expansion in Sudan. The finance share in small projects was little compared with the big share allotted to undeserving people. The study recommended that banks should facilitate the provision of finance and work to spread the financial institutions in the rural areas and different regions. They should benefit from the experience of developed and friendly countries through exchange of expertise; and the state should adopt and support inventions and creativeness of small projects; and the scientific research and vocational training institutes should be encouraged. Further, the state should set out encouragement policies for small projects, cut fees and taxes and grant exemptions to be able to repay the finance.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
بسملة	أ
استهلال	ب
إهداء	ج
شكر وعرفان	د
مستخلص البحث	هـ
Abstract	و
قائمة الموضوعات	ز
قائمة الجداول	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	2
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني: الإطار النظري	
المبحث الأول: مفهوم، وأهمية المشروعات الصغيرة	12
المبحث الثاني: السياسات العامة لدعم المشروعات الصغيرة	21
المبحث الثالث: اهمية ودور المؤسسات المالية	25
الفصل الثالث: تجربة المشروعات الصغيرة في السودان.	
المبحث الأول: تجارب المشروعات الصغيرة في السودان.	29
المبحث الثاني: مفهوم التمويل الاصغر	33
المبحث الثالث: مفهوم اهمية وخصائص ومعوقات المشروعات الصغيرة	43
الفصل الرابع: نبذة تعريفية عن بنك الاسرة وبنك الادخار منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية:	
المبحث الأول نشأة وتطور بنك الاسرة وبنك الادخار	54
المبحث الثاني: منهجية إجراء الدراسة التطبيقية	60

المبحث الثالث: تحليل المعلومات الاساسية	67
النتائج والتوصيات	83
قائمة المصادروالمراجع	86

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
2-1	النسبة المئوية من فرص العمل في الدول التالية	18
4 - 2	التوزيع التكراري وفق النوع	62
4 - 3	التوزيع التكراري وفق العمر	63
4 - 4	التوزيع التكراري وفق المؤهل العلمي	64
4 - 5	التوزيع التكراري وفق الوضع الوظيفي	65
4 - 6	التوزيع التكراري وفق الخبرة في العمل	66
4 - 7	التوزيع التكراري وفق الميثاق	67
4 - 8	يوضح عبارات التوافق واوزانها	68
4 - 9	يوضح درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق	69
4 - 10	يوضح تحليل ألف كرونباخ	70
4 - 11	التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول	71
4 - 12	تريب العبارات ومستوى الدلالة الاحصائية للمحور الأول	72
4 - 13	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني	73
4 - 14	تريب العبارات ومستوى الدلالة الاحصائية للمحور الثاني	74
4 - 15	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث	75
4 - 16	تريب العبارات ومستوى الدلالة الاحصائية للمحور الثالث	76
4 - 17	التوزيع التكراري لعبارات المحور الرابع	77
4 - 18	تريب العبارات ومستوى الدلالة الاحصائية للمحور الرابع	78
4 -19	تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الأولى	79
4 -20	تحليل انحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى	80

4 . 21	تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الثانية	81
4.22	تحليل انحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية	82
4 . 23	تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الثالثة	83
4.24	تحليل انحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة	84
4 . 25	تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الرابعة	85
4 .26	تحليل انحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(4/1)	التوزيع التكراري وفق النوع	63
(4/2)	التوزيع التكراري وفق العمر	64
(4/3)	التوزيع التكراري وفق المؤهل العلمي	65
(4/4)	التوزيع التكراري وفق الوضع الوظيفي	66
(4/5)	التوزيع التكراري وفق الخبرة في العمل	67
(4/6)	التوزيع التكراري وفق الميثاق	68

الفصل الاول الاطار العام للدراسة

المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة

المقدمة: introduction

تلعب المؤسسات المالية دوراً أساسياً في عملية تمويل المشروعات الاقتصادية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر اليات التمويل الأصغر الذي توفره تلك المؤسسات خاصة البنوك مما يساعد على تنمية وتطوير تلك المشروعات وهنالك الكثير من التجارب الناجحة في هذا المجال.

ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة حظيت بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات المرصودة للتنمية وان وجود المشروعات الاستثمارية الصغيرة الفردية تساهم في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما يساهم في حل مشاكل الخريجين في البحث عن عمل وكيفية الحصول عليه فضلاً عن البطالة المتفشية في مجتمعات الدول النامية. أن مصادر التمويل كثيرة ومتعددة منها علي سبيل المثال النبوك التجارية و صناديق الاستثمار والصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وغيرها التي تسعى الى تمليك الافراد وسائل تشجعهم على الانخراط في مشاريع استثمارية باستخدام صيغ التمويل الاسلامية.

كما ان للمؤسسات المالية دوراً في تشجيع الافكار الابتكارية التي تعمل على خلق اعمال يمكن ان تساهم بصورة واضحة في تنمية وزيادة الدخل من خلال العمل الدؤوب والحنكة البالغة والادارة الرشيدة في تطوير الاعمال الصغيرة.

أهمية البحث :study importance

الأهمية العلمية : وتتمثل في الثراء المعرفي الذي تقدمه هذه الدراسة من خلال معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و سد الفجوة التي أغف الدراسات السابقة.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في مساعدة متخذي القرار من خلال مدهم بمعلومات عن دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمشاكل التي تواجه تلك المؤسسات

مشكلة البحث:study problem

هنالك مشاكل عديدة تكمن في الثقة في تمويل المشروعات وضعف دراسات الجدوى المقدمة لتلقي الدعم اللازم، وأن لا يمنح المستثمر التمويل الا بعد توفر الضمانات اللازمة، وعند فشل المشروع او عدم توفر سيولة للمستثمر لسداد أقساط التمويل يصبح المستثمر عرضة للمساءلة القانونية.

من هنا ظهرت مشاكل تواجه المشروعات الصغيرة من وجهة نظر البنوك و المؤسسات التمويلية في افتقار عنصر الثقة في القائمين علي المشروع وعدم توفر الضمانات الكافية ونقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي.

تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1. هل تعمل المؤسسات المالية علي توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة؟
2. ماهي الصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة وماهي الأثار المترتبة علي تلك الصعوبات ؟
3. ما مدي استعداد المؤسسات المالية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة

اهداف الدراسة:study objectives

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:.

1. التعريف بالمشروعات الصغيرة واهميتها في خلق فرص عمل وتخفيف من حدة البطالة المتفشية.
2. معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان.
3. دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المالية وتؤثر على تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة.

فرضيات الدراسة :study hypothesis

1. لا تعمل المؤسسات المالية على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان.
2. تواجه عملية تمويل المشروعات الصغيرة مشاكل مالية لا حصر لها.
3. يوجد نقص في الكادر البشري المؤهل والمدرب على مراقبة ومتتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة بالمؤسسات المالية العاملة.

منهجية الدراسة :study method

اعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال الادبيات السابقة بجانب المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، اما في الجانب العملي فقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الاحصائي ببرنامج(spss).

مصادر جمع البيانات:

1- مصادر أولية: تتمثل في الاستبيان والمقابلات الشخصية والملاحظة.

2- مصادر ثانوية: متمثلة في الكتب و المجلات والاوراق العلمية والنشرات والدوريات بالإضافة الي المواقع الالكترونية

الحدود الدراسة :study limits

الحدود المكانية : جمهورية السودان

الحدود الزمانية: (2008 ـ 2015)

هيكل الدراسة:structure study

يتكون البحث من اربعة فصول تشتمل الفصل الاول الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة أما الفصل الثاني الاطار النظري ويحتوي علي ثلاثة مباحث, المبحث الاول مفهوم اهمية المشروعات الصغيرة أما المبحث الثاني السياسات العامة لدعم المشروعات الصغيرة أما المبحث الثالث اهمية ودور المؤسسات المالية. أما الفصل الثالث يحتوي علي ثلاثة مباحث المبحث الاول، تجارب المشروعات الصغيرة في السودان المبحث الثاني مفهوم التمويل الاصغر ومصادرها المبحث الثالث مفهوم واهمية خصائص ومعوقات المشروعات الصغيرة في السودان أما الفصل الرابع، الدراسة الميدانية تشمل ثلاثة مبحثين المبحث الاول، نبذة تعريفية عن بنك الادخار الاسرة والمبحث الثاني اجراءات الدراسة الميدانية تحليل البيانات واختبار الفرضيات أما الخاتمة تحتوي علي النتائج والتوصيات اولا النتائج و ثانيا التوصيات و المصادر المراجع و الملاحق

المبحث الثاني : الدراسات السابقة:

1. **الباحث مشاعر عوض ادريس(2007م)**

جاءت الدراسة بعنوان أثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة) وتتمثل مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية التمويلية تركز انشطتها علي تقديم التمويل للقطاعات الكبيرة الحجم كالشركات الزراعية والصناعية وشركات الصادر ولكن المشرعات الصغيرة الحجم تحظي بفرص تمويلية غير كافية وقد هدفت الدراسة الي ابراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشرعات الصغيرة ومن ثم ازالة الفقر او العمل علي تخفيض حدئه وقد تمثلت الفرضيات في توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة التي يؤدي الي ازدياد الدخل والاستقرار يساهم تمويل المشرعات الصغيرة في خفض حدة الفقر والسياسات التمويلية الغير مرنة فيما يخص المشروعات الصغيرة التي تؤثر انتجها ونجاحها. يؤدي ضعف الضمانات المتاحة لشريحة المنتجين الصغار الي عدم الحصول علي التمويل المناسب وتكمن اهمية الدراسة في امكانية تطوير مؤسسات قوية توفر الخدمات المالية المطلوبة بطريقة مستدامة للفقراء الناشطين اقتصاديا وتفصل دور البنوك في توفير خدمات التمويل أصغر وقد اتبعت المنهج الاحصائي التحليلي الي المنهج الوصفي ومن اهم نتائج الدراسة ان التمويل المقدم من المؤسسات المالية والمصارف التجارية والمتخصصة الي المشروعات الصغيرة ضئيل جدا عند مقارنته بالتمويل المقدم للقطاعات الاخرى مما يؤثر سلبا علي استمرارية هذه المشروعات ويعتبر التمويل الاصغر عنصرا هاما واستراتيجيا لتقليل الفقر ومن اهم التوصيات اعطاء المزيد من الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة في السياسة الكلية. تختلف الدراسة عن دراسة الباحث في ان الباحث يحاول التعرف علي المشاكل التي تواجه التمويل الاصغر في البنوك التجارية وقد قامت هذه الدراسة بدراسة الاثر المترتب على التمويل المؤسسات المالية بالمشروعات الصغيرة. (مشاعر عوض ادريس، 2007)

2. **الباحث: خطاب فتح الرحمن حمد النيل (2008 م)**

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة، وتمثلت مشكلة البحث في ان الباحث وجد من خلال الدراسات السابقة ان التركيز الاكبر للتمويل المصرفي في السودان على بعض انشطة الاقتصادية بصورة انتقائية مما احدث فجوة في تمويل المشروعات الصغيرة لاسيما الحرفية وبالتالي اهمل دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية واستيعاب الايدي العاملة لما في ذلك من تخفيض نسبة البطالة لذلك ركزت علي دراسة هذه الفجوة وامكانية ملائها عن طريق دارسات تزيل العقبات وترضي المصارف

المستهدفة, ويهدف البحث الى بيان دور واهمية التمويل المصرفي في تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والوقوف على مشاكل التمويل المصرفي المتعلق بالمشروعات الصغيرة, تمكن اهمية الدراسة في انها تحاول الغاء الضوء على اهمية التمويل المصرفي المدروس والمستوعب لكوامن خطر التسعير في دفع عجلة الاقتصاد, وقد اختبر الباحث العديد من الفرضيات تمثلت في ان هنالك علاقة قوية بين المشروعات الصغيرة والسياسات التمويلية ,هنالك علاقة قوية بين زيادة فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والسياسات التمويلية ,وقد اتبع الباحث المنهج الاحصائي الوصفي لدراسة الحالة ,توصل الباحث الى العديد من النتائج اهمها ان قطاع الاعمال الحرفية الصغيرة يتمتع بميزات كبيرة الا انه ظل مهملا ولا تظهر اسهاماته في الاقتصاد من ناحية مساهمته في الدخل القومي وانه يعاني من فجوات استشارية وفية وماليه وفجوة المعلومات ومن اهم توصيات الدراسة اعفاء كافة انواع الصناعات الصغيرة من الضرائب والرسوم المتعلقة بالتمويل واتاحه فرص التدريب للقطاع الحرفي لتنمية المهارات الادارية. تقوم الدراسة بالتعرف على دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة بينما تقوم الباحث بدراسة المشاكل التي تواجه البنوك التجارية في عمليات التمويل الاصغر (حمد النيل، 2008).

3. **الباحثة: مريم على ونور عبدالله (2008م)**

ركزت مشكلة الدراسة على دور جمعيه بورتسودان لتنمية الاعمال الصغيرة في مجال التمويل الاصغر بولاية البحر الاحمر والخبرات والانشطة التي تولدت عبر عمل الجمعية لفترة اثنين وعشرون عاما وذلك لتحقيق الاهداف الاتية : ابراز اهمية تنمية المرأة في ولاية البحر الاحمر لأنها تمثل الركيزة الاساسية للمجتمع ,التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة , التعرف على المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية الصغيرة وتقديم مقترحات الحلول. وكانت فرضيات الدراسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجال عمل المشروعات الصغيرة ومستوي العائد منها ,توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مرونة شروط تمويل المشروعات الصغيرة ورضا المستفيد عن اداء الجمعية ,توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة وسنوي الدخل. واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة اعتماد على الوصف التحليلي واختبار عينة عشوائية بسيطة في مجتمع الدراسة المكون من المتغيرات من جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج واهمها مما يلى :تعاني جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة من شح في مصادر التمويل مما اضطرها لاتخاذ عدد من السياسات لتوفيق اوضاعها الصغيرة تحتاج

الى مزيد من تطوير تعتبر مشكله تسويق منتجات المشروعات الصغيرة واحدة من اهم المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية الصغيرة

اوصت الدراسة بالاهتمام بخلق مصادر تمويلية مختلفة لجمعية تنمية المشروعات الصغيرة شكل نموذج رائد لتنمية المشروعات الصغيرة في الولاية العمل على حل مشكله تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وذلك عن طريق المعارض والترويج لها على المستوى الداخلي والخارجي ,الاهتمام بالبرامج المتكاملة في تنميه المشروعات النسوية الصغيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتي الفائدة المرجوة من المشروعات الصغيرة . (مروة على، ونورة عبدالله، 2008)

4. **الباحثة زبيدة احمد الامام (2010)**

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور البنوك المتخصصة في تمويل التنمية الصناعية في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في تمويل القطاعات التنموية والزراعية والصناعية والسكانية وقد عرف السودان هذا النوع من البنوك وله تجربه في ذلك خاصة في مجال التنمية الصناعية ف الي أي مدا نجحت التنمية في السودان، واهمت الدراسة في موضوع دور البنوك التخصصية في تحقيق التنمية الصناعية في السودان في انه لم يحذف بالدراسات علمية كافية علي الرغم من اهميته وبالتالي يمكن ان يشكل هذا البحث اضافة علمية فضلا علي انه من الناحية العلمية يمكن النتائج المتواصل اليها ان تفيد متخذي القرار الاقتصادي، وهدفت الدراسة الي دور البنوك المتخصصة في تحقيق التن الصناعية في السودان ,والتعرف علي جهود بنك النيلين في التنمية الصناعية في تمويل القطاع الصناعي والوصول الي نتائج لتغير من الناحية العملية والعلمية، واوصيت الدراسة بتحقيق البنوك ودورها بصوره مرضية لابد من ايجاد بيئة اقتصاديه متكاملة علي مجموعة بنك النيلين ان تسعا من احجل انشاء محفظة تمويل تحت اعتبائها عند تمويل المجموعة لقطاع الصناعات يجب تسهيل وتبسيط الاجراءات التمويلية نتجت عن هذه الدراسة تركيز البنوك المخصصة علي تحقيق وسائل متصاعدة من العمليات التنموية ضمن اطار القطاع التي تعمل في سياسة التمويل الصناعي من الوسائل المهمة لتشجيع النمو (النمو والاستقرار الصناعي ,التمويل من البنوك المتخصصة بصوره عامه لم تكن كاملة. (احمد الامام (2019)

5. **الباحث مبارك مكي عبد السلام (2013)**

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور التمويل الاصغر في تطوير المشروعات الصغيرة 2013م جامعة النيلين، وتلخصت مشكلة البحث في اثر التمويل الاصغر في تمويل المشروعات الاصغر في تمويل المشروعات الصغيرة ومدي كفاية التمويل المتقدم من المصارف لتطوير المشروعات الصغيرة ومن اثر هذا التمويل في زيادة دخل الاسر التي منح لها التمويل، وتكمن اهمية الدراسة في تمول وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها تلعب دوراً هاماً في زياده الدخول وتحسين مستوي المعيشة لذوي الدخول الضعيفة وبرغم من الدعم الذي تخدمه الدولة حجمه مقدرا علي انه لا يكفى الحاجات الزائدة وان هذه المشروعات توجهها مشكلة عدم توفر التمويل الكافي، وهدفت الدراسة الي معرفة مفاهيم واليات التمويل الاصغر ومؤسساته والتعرف علي المشروعات التي قام بتمويلها مصرف الادخار ومعرفة الاثر الذي تركته سلبيا وايجابيا _والتعرف علي الاسس والضوابط التي يتم علي اسسها تمويل المشروعات الصغيرة _معرفة مدي توافق سياسات مصرف الادخار مع السياسات العامة للدولة التمويل الاصغر كما اوصت الدراسة بزيادة السقف التمويلي للمشاريع الصغيرة وزيادة عدد المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة وزيادة اهتمام المصارف التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشروعات _زيادة وتطوير برامج التنمية و التدريب وازالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية لنظام المصرف التي هي من اهم العناصر الاساسية لي انجاح عملية التمويل، توصلت الدراسة الي النتائج الي انها قد اشبت الدارسة ان 95% من اصحاب المشروعات الممولة يقومون بسداد قرض التمويل في شكل انماط تسعريه وان نسبة 10%من المستفيدين اكدوا بان السداد يتم بعد انتاجية المشروع، لقد انشئت الدراسة ان 75%من اصحاب المشروعات كان ذهابهم الي المصرف بمفردهم وهذا يدل علي ان الثقافة المصرفية قد وصلت الي الجميع واثبتت بان السياسة التمويلية التي تبعها مصرف الادخار من تعامله مع المشروعات تتسم بالنجاح. (مكي عبد السلام، 2013

6:الباحثة: مروة عبدالرحمن محمد صالح (2013)

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور التمويل الاصغر في تحقيق حد الفقر، وتتمثل مشكلة الدراسة في معرف الاثر المترتبة استخدام استراتيجية التمويل الاصغر كما ان كان كأداء لتحقيق حد الفقر من واقع الاستعراض ودارسة التجارب العالمية والمحلية، وتكمن اهمية الدراسة في الدور الهام الي يمكن ان يلعبه قطاع التمويل الاصغر في التنمية الاقتصادية كما يمكن ان يكون عنصرا هاما لاستراتيجية تقليل الفقر وذلك لان الفقراء في معظم دول العالم لا يتمكنون من الوصول لخدمات المالية الرسمية (فالحصول علي الخدمات المالية عن طريق التمويل الاصغر يمكن الفقراء بزيادة تنوع دخولهم وبناء ممتلكاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتحسين حياتهم هدفت

الدراسة الي التعرف علي مفاهيم واسباب الفقر ,المساهمة في ايجاد حلول تسهم في تحقيق نتائج ايجابيه للتمويل الاصغر، ونتجت الدراسة ان التمويل الاصغر اداء فعاله وقوية ومحاربة الفقر التمويل الاصغر يسهم في تحريك الطاقات المتعطلة الي طاقات مستغله من مما يؤدي الي توازن في المجتمع هنالك تحديات ما زالت تواجه التمويل الاصغر وصعوبة الاجراءات وغياب دراسة احتياجات العملاء. اوصيت الدراسة الي ضرورة العمل علي تنمه صناعة التمويل الاصغر بصورة مستدامه مؤسسيا ,تتكامل مع القطاع الرسمي وضرورة العمل علي ابتكار اساليب جديد لضمانات ,خلق شبكة معلومات تمكن الوصول الي معلومات حديثة.(محمد صالح، 2013)

7/الباحث ادريس محمد عمر (2009)

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان، وتبحث مشكلة هذه الدراسة عن دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان وذلك من خلال دراسة الاثر المقدم للمشروعات الصغيرة علي تحسين وضع المستفيد النهائي من جانب وتقيم مستوي الاداء في المؤسسات المقرضة من الناحية المالية والفنية والادارية من الجانب الاخر فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الدراسي الوصفي ودراسة حالة للوقوف علي مدى توفير المؤسسات المالية العاملة لمحلية امبدة لولاية الخرطوم لتمويل المشروعات الصغيرة والمشاكل والصعوبات التي تواجهما والاثار المترتبة علي هذه الصعوبات، وقد توصلت الدراسة الي عدد من الفرديات الاتي: زيادة القدرة المؤسسية التمويلية بمنطقة الدراسة في ما يتعلق في بتنفيذ المشاريع من خلال استقطاب الكفاءات في مجال التمويل الاصغر وتطوير الموجود حاليا منها باشتراكهم بدورات وبرامج تدريبيه محليه واقليميه, استخدام اساليب التمويل الاسلامية بالياتها المختلفة مع التركيز علي صيغة المشاركة. وقد توصلت الدراسة الي ان الغالبية العظمة في المشروعات الصغيرة قيد الدراسة محتاجة لتمويل المؤسسات المالية تعمل علي تمويل المشروعات الصغيرة علي انها تأتى في مرتبة متأخرة مقارنة بمصادر التمويل الاخرى ,عدم العدالة في توزيع القروض ,معوقات تمويل المشروعات الصغيرة وعدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية بي الاضافة الي ان الاصول المستخدمة في الضمان غير مسجلة في مكاتب التسجيلات وعدم وجود رخص لمزاولة النشاط في بعض الاحيان .(محمد عمر، 2008).

أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة و الدراسات السابقة:

اولا: اوجه الشبه:

اتفقت الدراسة مع الدراسات التي سبق ذكرها في تناولهم للمتغير التابع (تمويل المشروعات الصغيرة) استخدامهم للمنهج التاريخي و الوصفي لوصف الظاهرة في محل الدراسة و ايضا منهج التحليل الاحصائي (Spss).

ثانيا: أوجه الاختلاف:

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لمشكلة مختلفة اغفلتها الدراسات التي سبق ذكرها وكانت كالاتي (دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان) وكذلك اختلاف الاهداف و الفرضيات بالإضافة الي المنهج المتبع لعملية التحليل منهج التحليل القياسي (Eviews) وايضا تطرقت الدراسة الي فترة زمنية عانت فيها المؤسسات المالية والتمويل الاصغر في السودان لإمرين هما لم تهيئ الدولة البيئة المناسبة للمؤسسات المالية و عدم توفير التمويل الكافي ومن ثم ايجاد الحلول المناسبة كما أن هذه الدراسة تناولت متغيرات مستقلة مختلفة لم تستخدم في الدراسات السابقة .

الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة .

المبحث الثاني : السياسات العامة لدعم المشروعات الصغيرة

المبحث الثالث: اهمية ودور المؤسسات المالية

المبحث الاول : مفهوم وأهمية المشرو

مفهوم المشروعات الصغيرة:

لا يوجد اتفاق محدد وواضح وموحد دوليا لمفهوم و تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة, اذ نلاحظ كثرة المعايير المستخدمة في تعريف هذه المشروعات, من أهم هذه المعايير:

1ـ معايير عدد العاملين في المنشآت الصغيرة و المتوسطة , وهذا المعيار أكثر استعمالات و انتشارا في العالم بسبب بساطته واحصاء وسهولة حصره .

2ـ معيار رأس المال المستثمر (مجموع الموجودات).

3ـ معايير مستوي التكنولوجيا المستخدمة ومعايير حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع .

يضاف الي ذلك ان بعض التعريفات قد اعتمدت علي عدة معايير مجتمعة, وعلي الرغم من ذلك فقد اختلف الباحثون واصحاب الآراء, وتعددت وجهات النظر حول استخدم معيار محدد لتعرف مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة, أصبح هناك عدة اجتهادات هي هذا الاتجاه نذكر منها:

الاتحاد الأوربي: وقد فرق بين مشروع واخر علي اساس المال و عدد العاملين, فعرف المشروع الذي يعمل فيه (أقل من 9) عمال بالمشروع عمال الي جانب مجموعة من الخصائص (الايرادات, ورأس المال, المبيعات).(محمود جرادات، 2004، ص316)

الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية: وقد اعتبرت المشروع الصغير جدا هو الذي يعمل فيه (أقل من 10)عمال الي جانب مجموعة من الخصائص (الايرادات ,و رأس المال , المبيعات).

الدول النامية: منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (unldo) واعتبرت المشروعات الصغيرة جدا هي المشروعات التي يعمل فيها (4.1) عمال والمشروع الذي يعمل فيه (1.5) عاملا مشروعا صغيرا وفي مصر صدر قانون رقم 4 لسنة 2004م يحدد فيه تعريف و مفهوم المشروعات الصغيرة كما يلي:

كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا او خدميا او تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن (50) ألف جنية ولا يتجاوز مليون جنية, ولا يذيد عدد العاملين فيها عن (50)عاملا.(محمود جرادات، 2004، ص 317).

وهذا يعني ان مصر أعتمدت في تعريفها و مفهومها للمشروعات الصغيرة علي معياري راس المال و العمالة وفي السعودية فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة بتلك التي توظف اقل من (10)عمال ولا تتجاوز موجوداتها الاجمالية مليون ريال سعودي, المشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين (10-49) عاملا اما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف تكثر من (50)عاملاً وعلي رغم من تعدد المفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تنوع وتعدد المعايير المستخدمة لتحديد هوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة, إلا أنها تكاد تنحصر في وجهتي نظر في التفريق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة, تعتمد الأولي علي حجم وموجودات المشروع وتعتمد الثانية علي حجم العمالة ومقدار المبيعات السنوية للمشروع, يضاف الي ذلك ان هناك اختلافاً بين دولة واخري في تعريف ومفهوم هذه المشروعات.(ربيع ريحاني، 2002)

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:.

تعتبر المشروعات الصغيرة في غالبية دول العالم الدعامة والركيزة الاساسية للبناء الاقتصادي وطوق النجاة في كثير من البلدان عند بروز المشكلات خاصة مشكلة البطالة ويمكن القول ان تعريف المشروعات الصغيرة يستدل عليه من خصائص ومميزات هذه المشروعات، ومنها اهم مميزاتها بمختلف أنواعها.

1. **الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:**

فالمشروع الصغير يتميز بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط وهذا يؤدي الي وجود نوع من الالفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء ورفع التكلفة وتجاهل الالقاب الرسمية عند الحديث فهذا الامر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج أو السلعة يتم في جو يسود فيه طابع الصداقة بين عملاء المشروع الصغير وتتكون بينهم علاقات شخصية تأخذ طابع الود والصداقة.

2. **المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق:**

سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف علي شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذه المشروعات الصغيرة تكون في وضع أفضل كثيرا من حيث القدرة علي متابعة التطورات التي تحدث علي رغبات واحتياجات العملاء.

3. **قوة العلاقة بالمجتمع:** من أهم مميزات المشروعات الصغيرة العلاقة القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها وتنفيذ المشروعات الصغيرة من تناقل اخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة وبالتالي فهم يشكلون فريق الترويج لمنتجات هذه المشروعات بل في بعض الاحيان ولقوة الرابط بين المجتمع والمشروعات الصغيرة تكون المساندة والتفصيل لمنتجات هذه المشروعات بالرغم منقد لا تكون الجودة هي الأعلى والأفضل عند بداية التشغيل.

4. **المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:**

من المزايا الهامة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة التي تجعلها تتفوق على المشروعات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين نظرا لقلة عدد العاملين والاسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية الي درجة كبيرة واحيانا تكون درجة قرابة اسرية بين العمل . وتمتاز هذه المشروعات الصغيرة بمشاركة العاملين وصاحب المشروع مشاكله في العمل وتتجلي هذه في كثير من الاحيان في تأخير الاجور اذا استلزم الامر واحيانا التأخير في العمل (ساعات الدوام). و في حالة غياب صاحب العمل او فرصة يسأل العاملين عنه او يقومون بزيارته. (عبد الرحيم يوسف، 2002، 115)

5. **مرونة الادارة** :المشروعات الصغيرة لها القدرة علي التكيف مع ظروف العمل المتغيرة اضافة الي الطابع الغير رسمي في التعامل سواء مع العاملين او العملاء ببساطة الهيكل التنظيمي . ومركزية القرارات حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا ان يرجع الي خبرة صاحب المشروع و تقديره للموافق . نلاحظ ان المشروعات الصغيرة اكثر قدرة علي تقبل التغير و تثني سياسات جديدة على العكس من المشروعات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار. فالمشروعات الصغيرة مرنة حتي في حالات معيارية مثل الرغبة في الانسحاب من السوق او الوقت المؤقت لنشاط فالأمر يتوفق على قرار صاحب المشروع ومتي يقرر ذلك.(عبد الرحيم يوسف، ص116)

6. **المحافظة على استمراريه المنافسة :**

ان من الحقائق التي لا يمكن اغفالها ان المشروعات الكبيرة والصغيرة تتنافس فيما بينها في مجالات كثيرة. واذا أخذنا المنافسة من جانب المفهوم الحديث الذي يتمشى مع التطور السريع للنظم الاقتصادية المعاصرة .فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظام الاقتصادي القادر علي تحقيق الكثير من النتائج الايجابية علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي او الاسلوب الفعال ويري الباحثون والمحللون والدارسون للوقوف امام قوي الاحتكار هو تشجيع قرار المشروعات الصغيرة الذي يهدف الي الاحتكار ولا احد يستطيع ان يذكر دور المنافسة في الاقتصاد

المتطور. فهي أداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي السريع من خلال تحقيق التغير في خلال الابتكار و التجديد و تظهر المنافسة الحديثة في اشكال عديدة منها: (السعر، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين جودة الانتاج، ـ الصراع بين الصناعات في التبديل والتغير وتجديد الاساليب) ولكل ذلك يدور حول تحقيق شعور بالرضا عند المستهلك واشباع وتلبية رغباته.

7. **التجديد:** ان المشروعات الصغيرة حيث المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات فكثير من ايرادات الاختراع تعود الي افراد واغلبهم يعملون في مشروعات الصغيرة , كما ان المشروعات الصغيرة التي يديرها اصحابها تتعرض الي التحديث أكثر من المؤسسات العامة لان العاملين الذين يعملون علي ابتكار افكار جديدة تؤثر على ارباحهم من بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل . وفي حالات كثيرة يقدم اصحاب المشروعات الصغيرة باتباع اساليب الانتاج علي نطاق واسع اذا توفرت لهم سبل و الوسائل لذلك او يقومون ببيع ابتكاراتهم الي شركة أكبر لها القدرة على تمويل العملية.(عبد الرحيم يوسف، 2002، ص16)

أشكال المشروعات الصغيرة: أن الاعمال التجارية الصغيرة منتشرة بشكل كبير في جميع القطاعات الخاصة من الاقتصاد وان الأهمية النسبية للعمل التجاري الصغيرة. تختلف من عمل تجاري الي اخر وهناك مجالات متعددة للنشاط التجاري وأبرزها التصنيع وتكوين السلع والتوزيع (المنتجات) بغض النظر عن كيفية الانتاج وتقديم الخدمات (التي تشمل بعضها تقديم منتج ما), وهذه النشاطات تشكل الغالبية العظمي لنشاط الشركات التجارية او المشروعات الصغيرة والتي تأخذ الاشكال التالية:

أ- **التصنيع:** أن تجميع المتزايد للقدرات في الصناعة قد أدي في السنين الاخيرة الي توجيه الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وانها تستحوذ علي نسبة عالية من العمالة .

وهنا لابد من ان نأخذ بنظر الاعتبار ان الزيادة في عدد السكان رغم التجميع المتزايد في الصناعة الا انه يبقي متسعا كبيرا امام الشركات الصغيرة (المشروعات الصغيرة) لتتحرك بمرونة عالية بسبب الزيادة السكانية وبالتالي الزيادة في الطلب المحلي علي المنتجات تلك المشروعات إن كانت استهلاكية أو سلع إنتاجية التي تطلبها المصانع الكبرى و بالتالي فان المشروعات الصغيرة تنحو مع نحو المشروعات الكبيرة.

ب- **التجارة:** نلاحظ ان هذا النوع من النشاط التجاري واسع الانتشار ويلعب دور كبيرا جدا في زيادة الناتج القومي من خلال قدرته علي رفع مستوي المبيعات السلع النهائية، هذا بالإضافة الي أنها تعمل علي تشغيل عدد كبير من عمالة رغم أنها تمتاز هذه المحلات بمحدودية رأس المال والقدرات. ونخلص الي القول ان عشرات الموردين او المئات من تجار التجزئة يقومون بخدمة كل مصنع كبير وكما ان معظم السلع

الاستهلاكية تمر من خلال مؤسسات البيع بالجملة المؤلفة التي تعتبر من الاعمال التجارية الصغيرة. من الواضح ان التاجر الصغير يلعب دورا رئيسيا في تجميع انتاج الدولة ويجعله متوفرا للبيع.

ت- **مؤسسات الخدمات:** ان الشركات العاملة في مجال الخدمات تقدم فعليا مئات الانواع المختلفة من الخدمات الي المستهلكين والهيئات الحكومية العامة والي شركات اخري وحيث تستخدم الفنيين والاشخاص المحترفين وتقوم بتأخير مهاراتهم. وان الدور الذي تلعبه صناعة الخدمات في الاقتصاد يتزايد حجمة بشكل كبير ولم يكن هذا الدور قصورا علي عدد هذه المؤسسات بل ان نسبتها أخذت بالزيادة و العامل المهم الذي يساهم في هذا النمو هو ان شراء الخدمات يأخذ نسبة متزايدة من مصاريف المستهلك وزيادة الوقت المتوفر للراحة الشخصية والرفاهية والحرية وتشعب وزيادة اهتمامات الناس بسبب زيادة الدخول او توفر المواد (التي تنتج الي خدمات) بأسعار مناسبة .

دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

أن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد علي مدي قدرة مؤسساتها علي الانتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الكبيرة والعملاقة دور كبير في ذلك التطور والنهوض بالاقتصاد وكافة المجتمعات لا تقوم منشآتها الاقتصادية على اساس اقتصادي فقط ولا احد يستطيع ان تتجاهل دور المشروعات الصغيرة في النهوض بالاقتصاد القومي وأهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها.

و تسوق هذه الاحصائية التي تؤكد مدي أهمية المشروعات في الولايات المتحدة حيث تشكل المشروعات الصغيرة 97% من اجمالي عدد المشروعات الامريكية و تساهم في حوالي 34% من الناتج القومي الاجمالي الامريكي و تساهم في خلق 58%من اجمالي فرص العمل المتاحة في امريكا.(عبدالرحمن يوسف، 2002، 22)

جدول رقم (1-2) النسبة المئوية من فرص العمل في الدولة الاتية

الدولة	النسبة المئوية من فرص العمل
كندا	%33
اليابان	%55.7
غانا	%85
الهند	%78
اندنوسيا	%88

الفلبين	%74
نيجيريا	%74
تنزانيا	%63
كوريا	%35

المصدر : توفيق عبد الرحيم يوسف ,(2002م) , ادارة الاعمال التجارية الصغيرة.

ان المشروعات الكبيرة منها والصغيرة أعمالها مترابطة ولا يمكن ان تكون أي واحدة منها مستقلة في نشاطها عن المشروعات الاخرى، فعمل و نشاط المشروعات الكبيرة لا يمكن ان يتحقق بالشكل الكامل اذا تم استبعاد دور المشروعات الصغيرة والنجاح الذي يعتبر سبب رئيسي في نجاح المشروعات الكبيرة وهي في الغالب تزود المشروعات الكبيرة بغالبية مستلزماتها ومواد الانتاج (أي تعتبر كمواد رئيسية) للمشروعات الكبيرة (ان كان على مستوي تجارة الجملة او التجزئة). وكذلك تعتبر كمصدر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة, وزيادة تلك المشروعات يكون ايضا حافزا كبيرا للمشروعات الصغيرة لزيادة عددها وهذا يعتبر دعوة لكل شخص عنده الطموح ليدخل الي عالم المشروعات الصغيرة حيث ان المكان واسع يستوعب كل من لديه القدرة و المؤهلات والخبرات ليكونوا اصحاب مشروعات صغيرة ناجحة .

الاشكال القانونية للمشروعات الصغيرة :

تختلف الاشكال القانونية للمشروعات الصغيرة من دولة لأخري, الا انه توجد عدة اشكال شائعة ومنها:

1. الملكية الفردية (المشروع الفردي) sole proprietor ship
2. مشروعات المشاركةpartier ship
3. شركات المساهمة corporation
4. مشروعات الاشخاص private corporation
5. مشروعات التوصية البسيطة limited partner ship

ويمثل الاشكال اخري منها:

1. المساهمة العامة general partier ship
2. الشركات المحدودة limited corporation (عبد الرحيم يوسف، 2002، ص 36).

الاثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

أما من ناحية الاجتماعية فكل فرد يدرك الاثار السلبية للبطالة وما تجره من مشاكل الاجتماعية علي المجتمع ككل من فقر وتفشي الجريمة والامراض ..الخ والمشروعات الصغيرة تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة والفقر ورفع مستوي المعيشة وحل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع او الافراد في المناطق النامية ولريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم, اضافة الي زيادة الاساس لدي الافراد بأهمية الترابط والتأخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس, فالكل يكون لديه الاحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي او البيئة

أهمية المشروعات الصغيرة:

ان المشروعات الصغيرة بطبيعتها جزءا مهما في النسيج الاقتصادي للبلاد, تنمي الملكية الفردية وتتيح فرص اكبر للقطاع الخاص الوطني لممارسة دوره في البناء الاقتصادي, لهذا فان أهمية المشاريع الصغيرة ليست اقتصادية فقط و لكنها اقتصادية واجتماعية.(عثمان احمد، ، ص2)

ان المشروعات الصغيرة لها اهمية كبيرة لما تتميز بمرونة وقدرة علي التكيف مع رغبات واحتياجات العميل, بالإضافة الي خدمة القطاعات من المجتمع لا يمكن للمشاريع الكبيرة القيام بها, كذلك يمكن للمشاريع الصغيرة ان تقدم خدمة للجمهور افضل من الكبيرة وعلي سبيل المثال المخابز البلدية والنسيج اليدوي (الانوال) فالمشكلة في تلك الحالات ليس الانتاج, و تقديم الخدمة ولكن درجة القرب من العميل , والقدرة علي التكيف مع رغباته و حاجاته و مراعاته ومراعاة ظروفه وامكانياته.

وبالرغم من قلة البيانات المتوفرة عن المشاريع الصغيرة في جمهورية السودان, وعدم وجود حصر شامل ودقيق يوضح اهميتها من منظور اقتصادي علما بأن السودان يتمتع بأكبر ثالث قاعدة صناعية في افريقيا, وربما فاته مؤخرا الكمرون وكيينا، و تساهم المشاريع بنسبة ثلث الايرادات الضريبية للدولة, وقد سجل قطاع المشاريع قفزة كبيرة في نموه حيث سجل 39.4% في عام2000م مقارنة بنسبة 4.11% في عام 1999م وبذلك فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من15%عام1999م الي 20.6% عام 2000م وتعزي الزيادة الي دخول البترول السوداني كعنصر جديد في قاعدة الانتاج.(عبيد الله، 2002، 7)

ولكن اذا نظرنا الي مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي نجدها ضعيفة، ظلت تتراجع بين7 % الي 9% في السنوات الماضية, اذا ما قورنت بنسبة حجم الصناعة والتي تمثل حوالي 95% كصناعات صغيرة. بما ان الاقتصاد السوداني ناشئ فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تكون من أكثر الوسائل فعالية

في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف ابعادها الاجتماعية والاقتصادية الصغيرة و المتوسطة الفرصة المتاحة لوفرة الموارد و تنوعها وهناك فرصة متاحة في السوق المحلي والعالمي للمنتجات الطبيعية.(عبيد الله،2002، ص8)

وحسب نتائج المسح الصناعي 2005م فان المنشآت الصغيرة في السودان تمثل 93% من مجموع المنشآت العاملة وهذه لا محل تنتج قيمة مضافة لا يستهان بها الدخل القومي و بالتالي جل العمالة يمكن ان يتم استيعابها في المشروعات الصغيرة او المنشآت الصغيرة .(حامد احمد، 2010، ص4)

تعتبر المشروعات الصغيرة في السودان بالغة الاهمية نسبة لمساهمة تلك المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل لقطاع كبير من الخريجين وكذلك العائدين من الاغتراب لأرض الوطن وللحد من البطالة المتفشية وسط الشباب تعتبر المشاريع الصغيرة نواة للمشاريع الكبيرة اذا ما وجدت الاهتمام الكبير من الدولة و اسهمت في علاج كل العقبات التي تواجهها خاصة ان السودان يتميز عن الدول الاخرى بثروات كبيرة زراعية وفي غير مواسمه تكن هناك ندرة في السلعة ان توفر مدخلات الانتاج من تلك السلع وتوفر الايدي العاملة و الخريجين في جميع التخصصات يتم تخريجهم سنويا من الجامعات والكليات المتخصصة في جميع المجالات الصناعية والزراعية والهندسية، أي ان السودان تتوفر فيه كل مقومات نجاح المشروعات الصغيرة ينقصها فقط التمويل الكامل لكل مراحل نموها بشروط ميسرة او احتضان المشروعات الصغيرة من جهات متخصصة لتنهض بالصناعة والتنمية في السودان (يري الباحث ان هناك تباشير خير في الاهداف سياسات البنك المركزي في السودان للعام2015م). (بنك السودان المركزي السياسة النقدية، 2009)

حيث تضمنت بنودها الاتي :

1. الاستقرار العام لمستوي الاسعار
2. تحسين اداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيض العجز الي الحدود الامن المستدامة
3. تحقيق استقرار سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الاجنبي
4. المساعدة في تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام
5. تحسين و تطوير ادارة العملة.

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية ان المشروعات الصغيرة و المتوسطة تمثل أهم محركات التنمية واحدي الدعامات الرئيسة لقيام النهضة الاقتصادية وذلك في جميع الاقتصاديات علي اختلاف سياستها مخططة ام سوقية او اختلاف مستويات تقدمها نامية ام علي طريق النمو.

وبذلك ينظر الي المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي انها وسيلة للحد من البطالة نظرا للكثافة عنصر العمل بها و انخفاض ما تستلزمه من رأس المال لخلق فرص العمل كما انها وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع و للتخفيف من حدة الفقر.

يمكن ان تبرز أهمية المنشآت الصغيرة من خلال النقاط التالية:

1. تضمن هذه المنشآت ان يسير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنبا الي جنب مع تحقيق المساواة او المشاركة, بهذا تعتبر المنشاة متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة محركا للنمو.
2. تسهم المنشآت في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المنشآت الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها وامدادها بمستلزمات الانتاج او من خلال التعاقد من الباطن مع المنشآت الكبيرة بتصنيع بعض مكونات او القيام ببعض مراحل العملية الانتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.
3. تعمل هذه المنشآت علي زيادة مشاركة المرآة في الأُنشطة المولدة للدخل وكذلك الشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين.
4. تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل الهند وكوريا وتايوان والفلبين كما تبرز اهمية الصناعات البيئية في اشباع الطلب السياحي علي المنتجات الوطنية.
5. تقوم المنشآت الصغيرة بتلبية احتياجات الاسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق و تفضيلات المستهلكين بدرجة اكبر من المنشآت الكبيرة نظرا للاتصال الشخصي المباشر بين اصحاب تلك المنشآت والعملاء تساعد تلك المنشآت علي استقلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في موقع متباعد والتي عادة ما تقاس المنشآت الكبيرة عن الكشف عنها واستقلالها تجاريا مثل اعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع و المصائد الصغيرة. (محمد فتحي صغر ، ص21).

ونظرا لأهمية هذا القطاع أولته دولا كثرة عناية خاصة تمثلت في إنشاء مؤسسة للتخطيط والإشراف ووضع برنامج تمويل ومتابعة مكانته من التطور وتحقيق نتائج حسنة.(محمد صالحي، 2006، ص741

المبحث الثاني : السياسات العامة لدعم للمشروعات الصغيرة

تؤثر السياسة العامة لدوله علي عمل المشروعات الصغيرة, ويظهر تأثيرها بأسلوبين, الاول الدعم والمساعدات الحكومة لتشجيع المشروعات الصغيرة,الثاني القوانين والانظمة الحكومية والرقابة علي العمل هذه المشروعات ونتطرق في ما يلي الا هذان الاسلوبان .

1. **السياسات العامة لدعم المشروعات الخيري وتذهب علي شكل :**

أ) **المساعدات المباشرة والغير مباشرة:** تقدم الدولة عديد من المشروعات ,اما بشكل مباشر او غير مباشر والتي تأخذ اشكال عديده مثل منح مساحات معينه من الاراضي لتشجيع الصناعي او التجاري او قد تأخذ بشكل اعفاء ضريبي لعدد من السنوات بغرض تشجيع صناعات معينه او قد تظهر علي شكل ضريبة او رسم انتاج هذه الطريقة تلجا اليها الحكومة لاستخدام الضرائب لسيطرة علي سلوك العمال حيث تفرض هذه الضريبة علي تاجر التجزئة او المستهلك .

فان الضرائب يمكن ان تستخدم كوسيلة لتحقيق اهداف العامة, او لمنع منشآت الاعمال من ممارسات وفعاليات تتعارض مع المصلحة العامة .(محمد خيري فقيري، 2006، 21)

ب) العقود : كما هو الحال بالنسبة الضربة , يمكن للحكومة تستخدمها كوسيلة لدعم او الضبط الاعمال حيث تتعاقد الحكومة مع الاعمال لإنتاج لسلع والخدمات ,وتحدد بموجب هذه العقود نوع من الخدمات المطلوبة و المنتجات والعقود يمكن ان يكون لها تأثيراً ثنائياً يمكن الحكومة ان تستخدمها وسيلة لدعم والضغط حيث انها لا تحدد فقط م الذي يجب انتاجه من السلع والخدمات من قبل المتعاقدين ,ولكنها يمكن ان تحدد ايضا كيف يتم انتاجها وقد تأخذ هذه المتطلبات الحكومية ومستويات مختلفة من الاستخدام والتدريب للعمالة التي يجب ان تستخدم من بين فئات معينة من المجتمع "الاقلية مثلا" الي تحرير معايير محددة الاجور وساعات العمل الي تفضيل مجلات عمل موكدة ومنشآت عمل صغيره في التعاقد الفرعي.(محمد خيري فقيري، 2006، 22)

2) **السياسات العامة للسيطرة علي المشروعات الصغيرة.**

هنالك عدة اساليب قد تلجا اليها الحكومة للسيطرة علي الاعمال ولتنظيم منها:

أ) **منع الاحتكار وتشجيع المنافسة :**

ان فلسفة هذا القانون هي الاعتقاد بالمنافسة الحرة والمفتوحة وان العمل يتم بشكل افضل عن طريق وحدات عديدة منها تنافس بعضها البعض .والفرص منه لتحقيق المنافسة او تحقيق العدالة او تنظيم اسعار معقولة بين الصناعات.

ب) **السيطرة على اسعار**: في محاولة الحد من التضخم قد تتدخل الحكومة في تحديد الاجور والاسعار بعدة طرق والتدخل الاكثر اعتدالا هو جلب الحكومة من منشت الاعمال ان تسعي ال تحديد الزيادة في الاجور والاسعار وقد يظهر التدخل الحكومي ع شكل ضغوطات علي الاعمال او حتي اجبارها او يظهر ذلك بأشكال مختلفة ,من معاقبة الاعمال واتحادات العمال الي التهديد بإلغاء العقود الحكومية او وقف المساعدات الحكومية وقد تعمل الحكومة علي تحديد الزيادة في الاسعار والاجور او تجميدها لفتره زمنية محددة .

ج) **التنظيم المباشر**: تمارس الحكومة التنظيم المباشر علي الاعمال من خلال تحرير المعايير السلوكية او العمليات او المواصفات المنتج والغرامة والغرض من استخدام هذا الاسلوب الحد من الاحتكار والسيطرة علي الاسعار. كما يهدف التنظيم المباشر بوضع القوانين التي تهدف لتحقيق:

1) حماية الصحة والاخلاق والامانة

2) حماية مصالح المستهلكين والعاملين من استغلال منشآت الاعمال

3) حماية المخترعين والمنافسين من استقلال منشآت الاعمال

4) السيطرة علي دخول اسواق معينة مثل المواصلات والنشر

وفيما يلي نتطرق لمناقشة هذه القوانين

1) **حماية الصحة والاخلاق والامان** :

في السنوات القليلة الماضية اسحمت الحكومات للتدخل في سوق العمل لحماية مصالح الاشخاص الخارجين الذين لا يتعاملون مع تلك الاعمال او لكنهم يتحملون التأثيرات السلبية لتلك الاعمال وقد شرعت القوانين بسبب بان التأثيرات الخارجية السلبية نتيجة لكلف الانتاج او الاستهلاك التي يتحملها المجتمع عوضا عن الجهة المسببة لها كما ان بعض القوانين المتعلقة بالصحة والامانات التي تؤدي الي التأثير الخارجي الايجابي وذلك

مثل معايير و مواصفات اطارات السيارات او مواصفات السيارات وغيرها هذه المعايير تقلل من مخاطر الاصابة التي يمكن ان يتعرض لها الاخرون

2) حماية مصالح المستهلكين والعاملين من استغلال منشآت الاعمال:

ويظهر ذلك علي شكل التدخل الحكومي في تحديد احد من مواصفات المطلوبة وتوفرها في المنتجات والخدمات الي جانب متطلبات الامن الوظيفي حيث ان المستهلكين بحاجة لمعلومات الكافية حول خصائص واسعار عدد كبير من المنتجات ليتمكن من تحويل فيما اذا كانوا تم تعويضهم عنها بشكل عادل من قبل الاعمال. (محمد خيري فقيري، ص24)

اما من خلال الاعلانات او من خلال المعلومات التي يحصل عليها الباعة، ويمكن معالجة عدم كفاية المعلومات اما عن طريق زيادة تدفق المعلومات الي المستهلكين التي تظهر بأشكال متعددة مثل متطلبات بطاقات المواصفات "مكونات المنتج" معايير التصنيف, معلومات عن الوزن والحجم وتوخي الحقيقة في الاعلان .

والاسلوب الاخر الذي يمكن ان تلجا اليه الحكومة لحماية مصالح المستهلكين والعاملين وذلك من خلال تحديد معايير الحد الأدنى المطلوب من الامان الذي يجب ان تتميز به المنتج لكي يحصل علي موافقة الدخول الي الاسواق .

يزيد التدخل الحكومي في تحديد الامن الوظيفي بسبب عدم كفاية المعلومات في سوق العمل أو التكاليف المرتبطة بالعمل وسعر العمل فالعامل الذي يتعرض لمخاطر بدنية نتيجة العمل يتحمل جزءا من كلفة الانتاج أي ان العامل يتحمل الخسارة المتوقعة الناتجة عن العمل والمؤدية الي المرض اوالاصابه واذا ما كان العامل قادرا علي التقدير الصحيح للقيمة الاجتماعية للمخاطر واذا ما كان يعوض عنها بشكل كامل فسوف تختفي الحاجة الحكومية وقد يحاول المشروع التخلق من شكل تعويضات بالعمل

ولكن بسبب عدم كفاية المعلومات او الاختلافات في القوة التفاوضية فان العاملين لا يستلمون التعويض الكامل للمخاطر المرتبطة بالعمل ويؤدي ذلك لان يستفيد من كل المستهلكين والمنتجين علي حساب العاملين فالمنتجون يحصلون علي الارباح اكثر والمستهلكون يحصلون علي تلك السلع والخدمات بأسعار اقل ولذلك تظهر ضرورة التدخل الحكومي لتعويض العاملين عن تلك المخاطر .

3) حماية المخترعين والمنافسين من استقلال منشآت الاعمال ويظهر التدخل الحكومي في الاعمال علي شكل قانون حقوق النشر, العلامة التجارية وبراءة الاختراع

حقوق النشر: تحمي الاعمال الفكرية والرواية والموسيقية الفنية والعلمية حيث يكون مالك حق النشر هو الشخص او الجهة الوحيدة التي تمثل الحق الخاص بإعادة النشر او البيع او تبني ذلك العمل والعلامة التجارية :

ترتبط العلامة التجارية باي عمل او رسم او رمز او وسيلة مستخدمة في التجارة والمرتبطة بالمنتج او الخدمة التي تنشر الي المصدر وتميزها عن المنتجات الخدمات الأخرى وقد تستخدم العلامة التجارية لمنع الاخرين من استخدام نفس العلامة ولكنها لا تمنعهم من صنع نفس المنتج او بيعه وترمز العلامة التجارية الي الشهرة معايير النوعية والسعه التي يتميز بها منتجات او خدمات المشروع :

برأت الاختراع: تمنح الدولة الحق للمخترع في منع الاخرين من انتاج نفس الاختراع تعد يحدد ذلك الحق بفترة زمنية معينة

1) السيطرة علي دخول اسواق معينة يطلق عليها مصطلح اجازة الدخول او الممارسة التي تعني ضرورة الحصول علي موافقة الدولة قبل القيام بالعمل ,مثل الحصول علي رخصة ممارسة المحاماة ,او التدفق المحاسبي او الطلب وغيرها

(محمد خيري فقيري، ص29)

المبحث الثالث: اهمية ودور المؤسسات المالية

المؤسسات المالية :

تعتبر المؤسسات المالية من اهم مكونات النظام المالي لأي دولة فهي تكون الاسواق المالية ذلك النظام وتلعب دورا حيويا في تحديد مدي فعالية وكفاءته وتأتي في اهمية الاسواق والمؤسسات المالية من كون انها تقدم للاقتصاد وخدمات لأغني له عنها فهي تمثل الشريان الحيوي الذي تتدفق من خلاله الاموال مثل المدخرين الي المستثمرين في مجالات الاقتصادية المختلفة، ويتكون النظام المالي لي أي دولة من شبكه من المؤسسات المالية والاسواق المالية التي يتساعد الافراد والمنشآت في الحصول علي التمويل اللازم لاقتناع السلع والخدمات واستثمار رؤوس الاموال وتحويل ملكية الاسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية الأخرى.

ان الدور الاساسي الذي يلعبه النظام المالي في الاقتصاد هو المساعدة في تحويل مدخرات بعض الافراد والمنشآت الي استثمار بواسطة الاخرين افرادا كأن او منشآت، ومن المتوقع ايضا ان وحدات الادخار ستكون راغبة في ان يتبع لوحدات العجز المالي فرصة استغلال فائضها المادي الذي يتوفر الوسيلة التي يتم عبرها تحويل الفائض النقدي غير المستغل لدي وحدات الادخال الي وحدات العجز المادي التي لديها فرص استثمارية لكنها تعاني من نقص الموارد المادية .(حسين عباس، ص33)

طبيعة المؤسسات المالية:

المؤسسات المالية هي شركات اعمال قد تكون خاصة او عامة او شركات اشخاص تنظيم وقدرات بهدف تحقيق عدد من الاهداف وقد يكون تنظيم الربع ومن اهمها قد لا تسعي بعض هذه المؤسسات لتحقيق الربح .

تعتبر المؤسسات المالية جذاء من النظام المالي فهي تكون علي الاسواق المالية هذا النظام هذا النظام تقوم بتنظيم عملياته وظيفتها ومرا قبتها، وتتمثل المؤسسات المالية في العديد من الخصائص مع منظمات الاعمال الاخرى فهي تستخدم مدخلات لإنتاج وحدات انتاجية تتمثل في الخدمات المالية المقدمة كما لها موقع تمارس منه نشاطهما واطار تنظيمي يعمل من خلال افرادها وغيرها من مقومات الانتاج الاخرى. وتختلف المنشآت المالية عن منشآت الاعمال الاخرى في انها تتعامل في الاصول المالة كالأسهم والسندات والقروض وليس في السلع والحقيقة او الخدمات. (حسين عباس، ص34)

مزايا المؤسسات المالية : توفر المؤسسات المالية العديد من المزايا التي يمكن اجمالها فيما يلي :

1) حشد وتجميع المدخلات الصغيرة : اذ تقبل مؤسسات الوساطة المالية المدخرات الصغيرة من مجموعة كبيرة من المدخرين ثم توجه هذه الاموال لمنح القروض والكبيرة او الكبيرة او لاستثمار في مجلات الانتاج المختلفة من ذلك مقابل عائد مادي معقول.
2) توزيع المخاطر: تقوم المؤسسات المالية باستثمار الاموال في اصول المالية باستثمار الاموال في اصول متنوعة ومختلفة من العائد والمخاطر وهي بذلك تحفز مزايا التنوع من حيث قيمة واستقرار العائد المادي وفي ذات الوقت تحقيق عامل الامان وتقليل المخاطرة الذي يسعي الية المدخرون .
3) اقتصاديات الحجم في مجال توفير المعلومات وتقيم مخاطر الاستثمار: نسبة لكبر حجم بعض مؤسسات الوساطة المالية وارتفاع عدد المتعاملين معها تستطيع هذه المؤسسات ان تستغل مواردها المالية الكبيرة في تقويم العديد من الخدمات المالية عملائها في مجالات توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة ومتابعة تقييم الانشطة الاقتصادية المختلفة التي تتم الاستثمار فيها .
4) تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية : ان اقتصاديات الحجم والمجال التي بها معظم مؤسسات الوساطة المالية تساعد علي تحفيض تكلفة عقد الصفقات المالية للمتعاملين معها، اذ يستطيع هذه المؤسسات ان تقوم بتوزيع تكاليفها الثابتة وايضا المتغيرة علي عدد كبير من الوحدات مما يؤدي الي تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية لكل وحدة من هذه الوحدات كما يؤدي الي تخفيض تكلفة الوحدة من اجمالي تكاليف توفير الخدمات المالية المقدمة للعملاء. (حسين عباس، 34)
5) خلق سوق للأوراق المالية المصدرة بواسطة الشركات والمؤسسات المختلفة : تقوم المؤسسات شبة المالية كبنوك الاستثمار وسمها سوق الاوراق المالية بتسهيل عملية اصدار وتداول الاوراق المالية اذ تعمل هذه المؤسسات كوسيط بين بائعي ومشتري الاوراق المالية مما يودي الي خلق التعامل الالي في هذه اسواق.

انواع المؤسسات المالية:

1) البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من اكبر مؤسسات الوساطة المالية ويقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجال محددة ,ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الاقراض والاستثمار .وبهذه الطريقة فإن البنوك التجارية تعمل علي سرعة تدفق الاموال من المدخرين (اصحاب الودائع) الي المستثمرين (المقترضين). وتعتبر البنوك التجارية المثال التقليدي لأسلوب التمويل غير المباشر ويتمتع هذا النوع من التمويل بعدة مزايا اذا ما قورن بالتمويل المباشر فالبنوك نسبة لكبر حجمها وحجم مواردها المالية تعمل علي

تنويع الاستثمار وتوزيع المخاطرة .اذ يقوم البنك التجاري بمنح العديد من القروض وبالرغم من ان البنك قد يحقق خسائر عن بعض هذه القروض نتيجة لفشل المدين عن الايفاء بدينة ,الا ان البنك يستطيع ان يحقق عائدا مربحا علي مجموع حافظة القروض الخاصة به وكذلك فإن اقتصاديات الحجم والمجال التي يتمتع بها البنك التجاري تساعد على تخفيض تكلفة الصفقات وتكلفة الحصول على المعلومات. (حسين عباس، 36)

2) **بنوك الادخار:**

تساعد بنوك الادخار في حشد وتجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية وذلك عبر تجميعها لأموال عدد كبير من المدخرين واستثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة .ويعتمد بنوك الادخار اساسا على صغار المدخرين في الحصول على مواردها .ولان الشخص العادي ليس لدية المال او الوقت او المهارة ليقوم باستثمار فائضة المادي مباشرة في الأصول والاوراق المالية فإن بنوك الادخار توفر له وسيلة فعالة لاستثمار امواله في الانشطة الاقتصادية المختلفة ,وتوفر بنوك الادخار ايضا العديد من المزايا للمتعاملين معها كالسيولة السحب والايداع ,المخاطرة المنخفضة والعائد المادي المناسب.

3) **شركات التامين:** تعتبر شركات التأمين نوع اخر من مؤسسات الوساطة المالية التي تساهم في توفير الموارد المالية وتنمية الوعي الادخاري, وتقوم شركات التأمين بدور مزدوج, فالي جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها سواء كان تأمينا على الحياة او الممتلكات ,تعمل شركات التأمين ايضا كوسيط مالي .فهي تقوم بتجميع الاموال والتي تتمثل في الاقساط التي يدفعها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم بصورة مباشرة او غير مباشرة ,وذلك مقابل عائد مادي شانها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار، فشركات التأمين بعد ان تجمع الاموال من حملة الوثائق تسعي للمحافظة على هذه الاموال وتنميتها حتي نستطيع مواجهة التزاماتها والتي تتمثل في التعويضات التي يلزم دفعها مستقبلا عند حدوث الكوارث ويتم تنمية هذه الاموال عن طريق استثمارها في الاوراق المالية المختلفة وتسعي شركات التأمين الى استثمار مواردها في الاستثمارات التي تتمتع بالسيولة والمخاطر المنخفضة. (حسين عباس، ص36)

الفصل الثالث: تجربة المشروعات الصغيرة في السودان

المبحث الاول: تجارب المشروعات الصغيرة في السودان.

المبحث الثاني: مفهوم التمويل الأصغر

المبحث الثالث: مفهوم واهمية وخصائص ومعوقات المشروعات الصغيرة

المبحث الاول: تجارب المشرو

المقدمة: تنبت الحكومة العديد من الاليات لتخفيف حدة الفقر في السودان قد تمثلت هذه اليات في الاتي:

1. صندوق التأمين الاجتماعي
2. صندوق التكافل الاجتماعي
3. الصندوق القومي للمعاشات
4. صندوق دعم الطلاب العام
5. ديوان الذكاة
6. بنك الادخار للتنمية الاجتماعية

وكذلك في اطار السياسات النقدية والتمويلية فقد قامت الدولة بفتح نافذة تمويلية لصغار المنتجين والاسر المنتجة وحددت السياسة سقفا لكل المصارف بدا بنسبة 5%من اجمالي التمويل للمصارف في عام 1995م وصل الي 10%عام 2004_2006م (تقارير بنك السودان)

1. تجربة نبك الادخار للتنمية الاجتماعية :

تم انشاء بنك الادخار للتنمية الاجتماعية في السودان كنتاج لمقررات مؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية في الدنمارك 1995م ليقوم بمناهضة الفقر بتمويل الفقراء و محدودي الدخل .

اهداف المصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: يهدف المصرف الي :

1. تحسين الوضع المعيشي لمختلف القطاعات المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة من صغار المنتجين والحرفين والاسر المنتجة الذين لا يملكون ضمانات عقارية للحصول علي تمويل من المصارف الاخرى.
2. خلق قنوات للتعامل مع المنظمات الاجنبية والمحلية و مؤسسات الامم المتحدة لمناهضة الفقر .
3. تجميع الموارد والمدخرات لجميع افراد المتجمع.

الفئات المستهدفة:

يستهدف المصرف شرائح المتجمع التي لا تستطيع الحصول على تمويل من البنوك التجارية وغيرها من المصادر وذلك لعدم اهميتهما وتشمل الفئات الاتية:

القطاع النسوي، ذوي الدخل المحدود، الطلاب والخريجين، المعايشين وصغار الحرفيين، صغار المزارعين، صغار المهينين. (عبد العال خالد، 2005، ص63)

2. تجربة بنك فيصل الاسلامي في تمويل الصناعات الصغيرة :

تأسس بنك فيصل الاسلامي في اواخر السبعينات بهدف تقديم النموذج الاسلامي للبنوك بالسودان وقد اهتم البنك اهتماما كبيرا لقطاعات الصناعات الصغيرة والحرفين حيث أنشا فرع الحرفيين خصيصا لصغار الحرفيين من ذوي الدخول المحدودة .وقد مول الفرع عدد كبير من الحرفين منذ افتتاحه وقد تم استيراد كميات كبيرة من المعدات الحديثة في مختلف مجالات العمل الحرفي (حدادة, تجارة, سباكة, خراطة) وتم تمليكها للأفراد عن طريق المرابحات وبأقساط مريحه وقد تم التركيز في التمويل على صيغتي المرابحة والمشاركة تقوم استراتيجية بنك فيصل الاسلامي الاستثمارية على تحقيق هذه الربحية للاستثمارات وتوزيع التمويل على القطاعات الاقتصادية تحقيقا للبعد التنموي للمصارف الاسلامية وتقليلا للمخاطر وتوزيعها اضافه الى تطبيق صيغ الاستثمار الاسلامي وتكثيف البحث عن صيغ اسلاميه جديدة تحقيق لمتطلبات العملاء ونشر الوعي المصرفي الاسلامي الي جانب ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويستخدم بنك فيصل الاسلامي السوداني صيغ الاستثمار الاتية :

1- **صيغة المرابحة:** وهي اكثر الصيغ استخداما لتمويل الصناعات الصغيرة و ذلك لقلة المخاطر من جانب البنك والتي تنتج من سوء ادارة العميل للمنشاة ومن جانب اخر فإنها توفير للعميل رأس المال والذي غالبا ما يفتقده قطاع الصناعات الصغيرة , بالإضافة الي انها سهلة الفهم بالنسبة للمتعاملين مع البنك

3- **صيغة المشاركة:** وهي تلي في الاستخدام بالنسبة لقطاع الصناعات الصغيرة ومن اهم خصائصها ان نسبة المخاطرة في المشاركة اقل من المضاربة لان العميل شريك في الربح والخسارة, وان المشاركة اكثر ربحية من الصيغ التمويلية الاخرى كما دلت على ذلك التجارب العملية, بالإضافة الى ان المشاركة في الربح و الخسارة تحفز الشريك علي العمل والانتاج و ترفع من مستوي الجدية بين الطرفين .(المأمون، 2005)

4- **صيغ اخرى:** وهي المضاربة والسلم والمقاولة و الاجارة:

الشروط العامة للمعاملات البنك مع قطاع الصناعات الصغيرة :

يشترط بنك فيصل الاسلامي السوداني في تمويله لقطاع الصناعات الصغيرة شروط مبدئية للتعامل مع العميل وشروط تنفيذ للعملية على النحو التالي:

أ- شروط الموافقة المبدئية على التعامل: تتطلب الموافقة المبدئية للبنك للتعامل مع العميل من قطاع الصناعات الصغيرة ما يلى :

1. واثبات الهوية الصناعية او الحرفية للعميل
2. الجدوى الاقتصادية للعملية المطلوبة تمويلها بواسطة العميل

3. تصديق من السلطات بمزاولة المهنة في المقد المحدد.

ب- شروط تنفيذ العملية الاستثمارية:

بعد الموافقة المبدئية من البنك علي التعامل مع العميل فانه لابد من توفر الشروط التالية لتنفيذ العملية وهي:

1. تقديم ضمان مقبول للنبك (رهن عقاري ,ضمان شخص ,تسجيل ملكية البنك للسلعة ,أي صورة من صور الضمان يتفق عليها الطرفان تراعي خصوصية النشاط).

2. التأمين لدى شركة التأمين الاسلامية وفتح حساب باسم العملية واي شروط اخرى تمليها طبيعة العملية .

بنك فيصل الاسلامي مرشد اعمال الاستثمار. أهم المميزات الممنوحة لقطاع الصناعات الصغيرة :

1- فرع الحرفين :خصص بنك فيصل الاسلامي في عام 1981م فرعا يقوم بتقديم التمويل لصناعات الصغيرة والحرفية بأقساط مريحة و بضمانات ميسرة .

2- امتيازات التمويل: الاعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجدية بصيغة المرابحة وقبول الضمانات الشخصية

3- الاستشارات : يقوم البنك بتقديم الاستشارات لأصحاب الصناعات الصغيرة علي كافه المستويات الاقتصادية والادارية والفنية والمحاسبية

4- التدريب: عقد البنك دورات تدريبة متخصصة لقطاع الصناعات الصغيرة ثم قدم التمويل اللازم للمتدربين لمواصلة عملهم بصورة منظمة وصحيحة .

5- فرص عمل :يوفر بنك فيصل الاسلامي السوداني بتمويله لقطاع الصناعات الصغيرة فرص عمل لفئات تمتلك الخبرة وينقصها رأس المال الاساسي و العامل وبالتالي المساهمة في تقليل معدل البطالة وزيادة الانتاج ومستويات الدخل والاستهلاك. (على عبدالله،2006)

3. تجربه بنك النيلين للتنمية الصناعية :

نتيجة لدمج البنوك في مارس 1993م نشأت مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية من دمج بنك النيلين (بنك تجاري) والبنك الصناعي (بنك متخصص) لتحقيق هدف استراتيجي هو المساعدة في احداث التنمية الصناعية في السودان وذلك بأنشاء المؤسسات التنموية والصناعية وتوسيع نشاطها واجتذاب رأس المال الخاص والاجنبي

للمساهمة في تلك المؤسسات وذلك تمكين اعداد كبيرة من الحرفيين وصغار الصناع والاسر المنتجة من الاستفادة من التمويلات المالية والمساعدات التي يقدمها البنك عن طريق فروعة المنتشرة في مختلف ولايات السودان فضلا عن توفير احتياجات هذه القطاعات من مدخلات الانتاج واقامه المعارض لتسويق منتجاتها والتعريف بها .وقد شمل التمويل جميع قطاعات الصناعات ويضمن الاتي :

1- الصناعات الغذائية (طواحن, افران, ومخابز , ومصانع كسرة ,مستخرجات البان, ومعاصر زيوت طعام و مصانع علف).

2- المنسج و الانوال وماكينات الخياطة والتطريز و المشاغل

3- معامل الصابون الريفية، والورش الهندسية والمسابك

4- صناعات مواد البناء (كمائن الطوب والجير والبلاط)

5- الطباعة والتغليف والتعبئة.(الصديق المأمون)

6- صناعات خدمية (صيانة وتصليح النظارات والآلات والمعدات ومعامل الطبية والتصوير.

المبحث الثاني: مفهوم التمويل الاصغر:

مفهوم التمويل الاصغر في معظم دول العالم هو تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في مجالات الائتمانية والادخار والايداع والتأمين والتحويلات والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة أي الفقراء الناشطين اقتصاديا.

وقد حددت استراتيجية البنك المركزي تعريف عملية التمويل الاصغر بانه الفقير النشط اقتصاديا الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الادنى للأجور او يمتلك اصول منتجة قيمتها اقل من عشرة الف جنية ولا يستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحددته السفق التمويلي بعشرة الف جنية. التمويل الاصغر منهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برز حديثا كمصطلح يعني حزمة ن الخدمات الالية, لتمكين محدودي الدخل القادرين علي العمل من الرجال والنساء للحصول على رأس المال المناسب للدخول في دائرة الاقتصاد. (حسن عبدالرحمن، 2010)

تعريف التمويل الاصغر:

التمويل الاصغر هو حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقر يقودها المجتمع وتتبناها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة تقوم علي مناهج الصيرفة المجتمعية في تقدي خدمة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من الفقراء بهدف ادخالهم دائرة الانتاج لتحقيق التغير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشة .

ومن تعاريف التمويل الاصغر ايضا يعني تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا لمساعدتهم علي الانخراط بنشاطات منتجة او تنمية مشاريعهم متناهية الصغر مع مرور الوقت اصبح التمويل الاصغر يشمل مدي واسع من الخدمات الاقراض ,الادخار ,تأمين ,كما اننا اصبحنا ندرك ان الفقراء لا يمكنهم الوصول الى المؤسسات التمويلية التقليدية. (جعفر حسن، ص18)

اهداف التمويل الاصغر:

لقد اثبتت تجارب العديد من الدول النامية ان التمويل الاصغر يمكن ان يكون أسلوبا فعالا في توفير التمويل للاستثمارات صغيرة الحجم, أن تكون وسيلة ناجحة لتوليد الدخول وتوفير فرص التشغيل الذاتي لأفراد الآسرة الفقيرة, ومساعدتها على الخروج من حلقة الفقر ألي مرحلة الانتاج والاعتماد على الذات, هنالك حاجة ماسة الي خلق المزيد من فرص العمل ,سوءا من خلال الاستخدام الذاتي او الاستخدام من قبل الاخرين, وهذه العملية ضرورية لمواجهة معدلات النمو السكاني التي يعشيها كثيرا من الدول النامية خاصة وان جهات الاستخدام التقليدية, المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص الصغير والكبير غير قادرين على استيعاب الداخلين الي سوق العمل, لذا فإن ايجاد قنوات استخدام جديدة من خلال دعم الأفراد القادرين علي أقامه مشاريع ذاتية تستطيع أن تستوعب بعض أفراد العائلة واخرين غيرهم ,مثل الجهد يحتاج الي مبادرة جريئة من مؤسسات المالية

لتقديم تمويل من نوع خاص لتحقيق تلك الغاية, فنهالك جهد متواصل لنقل هذا الدور الي مؤسسات وساطة مالية متخصصة تعمل في ظروف اقتصادية مختلفة . ولجأت حكومات الدول في الإسراع بأنشاء مؤسسات تمويل مشروعات صغرى الغرض منها المساهمة في تخفيف ومكافحة الفقر الذي انتشر بصورة كبيرة في الآونة الاخيرة ومن هنا لإبراز دور التمويل الاصغر في هذا الشأن ويمكن ان يلخص اهداف التمويل الاصغر في الاتي : (توماس دتيشر، 2007، ص6)

1- يهدف التمويل الاصغر الي تقوية وتمكين الفئات السكانية الفقيرة الامر الذي يجعل منه فكرة جذابة في انه يوفر الامل للكثير من الفقراء لتحسين اوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية, والواقع ان مانحي التمويل الاصغر يركزون على مسالة الدخل, اذ يرون ان زيادة الدخل تؤدي الي تخفيض نسب الفقر, المهم هو كيف يتصرف الفقراء في الدخل الزائد, هل ينفقون علي أسرهم (مثل الغذاء, التعليم ,الصحة ..الخ) ام أنهم يوجهونه الي إشباع حاجاتهم غير الضرورية (مثل تناول الكحول, القمار, الترفيه ..الخ) لذا فان التركيز على الدخل وحدة ليس كافيا.

2- يهدف التمويل الاصغر الي توفير فرص العمل من خلال تمويل المشروعات و متابعتها, وبما ان العمل هو رأس المال الاساسي للفقراء, فان استحداث اكبر عدد ممكن فرص التمويل و التدريب واكساب المهارات يساعد علي سد الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء.

3- التمويل الاصغر يهدف الي المساعدة علي نمو الاعمال و تنويع انشطتها كما يهدف الي توفير الاموال من اجل الاستثمار في الاعمال الصغيرة ومن ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي بيد ان التجارب الحديثة والتاريخ الاقتصادي يشير ان الي عدم واقعية تلك التوقعات فمعظم الاشخاص سواء من الفقراء او غيرهم ليسوا من اصحاب المشاريع.

4- يهدف التمويل الاصغر الي حد من الفقر, وذلك عن طريق مؤسسات التمويل الصغير وهو الوصول الي الفقراء الذين ترفض المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم, وهذا الوصول الي الفقراء له عدد من الإبعاد التي يمكن ان ينظر إليها مثل البعد المكاني والبعد الكيفي.

5- يهدف التمويل الاصغر الي انه طريق للتخفيف من حدة الفقر

6- يساهم في خلق فرص عمل للفقراء.

أهمية التمويل الاصغر:

تأتي أهمية التمويل الاصغر الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية, في الآونة الحالية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من اجل المشاركة الواسعة للأفراد و تشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعوم من المؤسسات الدولية, حيث تكمن أهمية التمويل الاصغر في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوي المعيشة ,بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية, من خلال توفير فرص العمل ,اضافة للخدمات الانتاجية والادارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات, ويمكن ان يشر الي الأهمية في الاتي:

الأهمية الاقتصادية للتمويل الاصغر:

1) يساهم في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة حيث انه:

أ- يساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة

ب- يسهم في ارساء انظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة

ج- ينتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة, و يدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها.

د- يساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف.

2- يساهم في استيعاب قوة العمل المتدفقة الي سوق العمل باستمرار, وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع ويساهم في بناء الاصول المنتجة و زيادة الاوعية الادخارية.

2- **الاهمية الاجتماعية للتمويل الاصغر:.** يعتبر التمويل الاصغر أحدي الاليات المكبرة التي تسعي لتخفيف والخروج بالفقراء من دائرة خط الفقر الي الوصول لدرجة من الرفاهية و التواصل الاجتماعي والثقة بالنفس, وقد برز للتمويل الاصغر دور كبير على الا بعاد الاجتماعية وأهمية تمثلت في الاتي :

أ- يعتبر التمويل الاصغر عامل اساسي للاستقرار الاجتماعي, ويعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم.

ب- يعتبر وسيلة لدمج و تفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ت- يساهم في تقويه العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين اصحاب المشروعات الصغرى وفئات المجتمع المختلفة.

ث- يعمل على شعور الأشخاص الحاصلين على التمويل الاصغر بامتلاك فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوي الاسرة.

ج- يساهم في الاستقرار الاسري (في الحد من المشاكل الاسرية – وتسرب الأبناء من المدارس – والسكن في منازل الايجار ..الخ). (الصرايرة ، واخرون، 1996، ص27).

3- أهمية الاخلاقية للتمويل الاصغر:

للأخلاق أهمية بالغة لها من تأثير كبير في حياة الإفراد والجماعات والامم ولهذا فقد حفل القران الكريم بها واعتنى بها أيما عناية ,فقد بينت سور القران الكريم و آياته اسس الاخلاق ومكارمها, وكذلك اعتنت السنة النبوية بالأخلاق و المعاملات عناية فاقت كل التصورات ,ان هدف الاخلاق تحقيق السعادة في الحياة الفردية و الجماعية. فاذا انتشرت الاخلاق انتشر الخير والامن والامان الفردي والجماعي, فتنتشر الثقة المتبادلة والالفة والمحبة بين الناس واذا غابت انتشرت الشرور وزادت العداوة والبغضاء ومن هنا يمكن ان نلخص أهمية تتمثل في الاتي

1- انه وسيلة لنجاح الانسان في الحياة : فالإنسان الشرير المعتدي علي اموال الناس وانفسهم واعراضهم , لا يمكن ان يكون محبوبا بين الناس ,فلا يثقون به ولا يتعاملون معه.

2- غرس ثقافة التشغيل الذاتي بالانتماء للعمل بروح الجدية والثقة بالنفس حتي يصبح العمل في سبيل قوته

3- التعامل بالصدق والامانة، والشعور الدائم بسداد الديون، وارجاعها في مواعيدها.

4- التحليل بالأخلاق الاسلامية , والتعامل بالسلوك القويم و الالتزام بالابتعاد عن الممارسات التي تتنافي مع الاخلاق.

5- العمل علي تشجيع الادخار من منطلق ديني، لترشيد عملية صرف الاموال في الأغراض المهمة للحياة و الضرورية بحسب المناسبات.

6- الاستعداد التام لتحمل المسئولية الأسرية و الاعتماد على الذات. (محمد على،2010، ص8).

التمويل الاصغر في السودان:

هناك عدة تعريفات متداولة للتمويل الاصغر في السودان، حيث تنطلق مجمل هذه التعريفات من زاوية الشرائح او المستهدفة او المستفيدين من التمويل نفسة، فمن هذه الزاوية هنالك من يجعل تعريفه ذو صلة بالأسر المنتجة او بالحرفيين أو بالمرأة الريفية او بالطالب المنتج او بالخريج المنتج أو بشريحة المتقاعدين المعاشين وفي الأون الاخيرة اصبح التعريف الاكثر شيوعا للتمويل الاصغر في السودان مرتبطا بسقف التمويل الذي تحدده السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي، بمعني اخر اصبح التمويل الاصغر يتحدد بحجم التمويل والذي يعتبر يعبر في اغلب الاحيان عن حجم النشاط أو المشروع الممول.

بتتبع مسارات واتجاهات التمويل الأصغر في السودان, يلاحظ انها مرت بمرحلتين منفصلتين, مرحلة ما قبل الاصلاح الاقتصادي, ومرحلة ما بعد الاصلاح الاقتصادي في السودان .

ترجع بدايات التمويل الاصغر في السودان ,في اطاره المؤسسي الي السبعينات من القرن العشرين حيث نشأت وترعرعت في ظل الصيرفة المتخصصة (تجربة البنك الزراعي السوداني وتجربة بنك الشعب التعاوني),حيث إن توجه هاتين التجربتين بصفة أساسية لخدمة الشرائح المستهدفة في القطاع الريفي . تلتها بعد ذلك تجربة بنك الادخار السوداني والتي تميزت عن سابقيتها بانها موجهه الي الشرائح المستهدفة في القطاع الحضري. ثم جاءت بعد ذلك تجربة المصارف الاسلامية في الثمانينيات من القرن نفسة.

ولعل من ابرزها تجارب بنك فيصل الاسلامي السوداني, البنك فيصل الاسلامي السوداني, البنك الاسلامي السوداني, بنك التنمية التعاوني الاسلامي, ومصرف المزارع التجاري .

ومن ابرز ما يميز هذه المرحلة هو تخلي الدولة عن تدخلها الصريح فيما يتعلق بتكلفة التمويل وأرباحه واكتفاءها بإصدار الموجهات في هذا الشأن .علاوة على ذلك تميزت هذه المرحلة باعتبار التمويل الاصغر من القطاعات ذات الأولوية والتي تتمتع بسقف محدد من إجمالي تمويل المصارف .وتشير التجارب بان هذا السقف لا يستغل بأكمله , وان مستوي تغطية التمويل الاصغر لم تتجاوز نسبة 5% من المستهدفين (عصام الدين الليثي،2008، 21)

واقع التمويل الاصغر في السودان :

مقدمو التمويل الاصغر في السودان يمكن تصنيفهم الي اربعة مجموعات رئيسيه وهي :

1- القطاع المصرفي: هناك اربعة و ثلاثون مصرفا يعملون على مستوي القطر تمشيا مع استراتيجية حكومة السودان الحالية والمسار الدولي ,فإن النظام المصرفي (باعتباره نوعا مناسبا من مؤسسات تقديم التمويل الاصغر تتكون من بنوك متخصصة وتجارية مملوكة للقطاع الخاص والقطاع العام ,البنوك المتخصصة تستهدف قطاعات معينة كالتنمية الاجتماعية و الزراعية والثروة الحيوانية و التنمية الصناعية او مجموعات محدده

كالزراعة . معظم البنوك السودانية بدأت تقديم خدمات التمويل الاصغر في تسعينيات القرن المالي و منذ ذلك الوقت أخذت تتوسع في عملياتها في تغطية أقاليم وقطاعات إنتاجية متنوعة. اتساقا مع شروط ونظم سياسات البنك المركزي وذلك بتخصيص نسبة 10% من سقوف تمويل البنوك السنوية فان على كل البنوك توجيه هذه النسبة لأعمال الصيرفة ومهنيين صغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة و هنالك عشرون بنكا سودانيا يقدمون خدمات التمويل الاصغر في الوقت الحالي .

معظم البنوك ركزت على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم إذ أن الولاية لديها البنية التحتية المناسبة و المتاحة بسهولة والمتطورة مقارنة بأقاليم السودان الأخرى إضافة لكون الولاية هي عاصمة السودان ومركزه التجاري والمالي.

2- المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المحلي

معظم الائتمان الاصغر حتي الان قد تم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي فان مسحا يغطي المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تقوم بتوفير خدمات التمويل الاصغر في الوقت الحالي قد اكتشف ان اكثر من 90% بدأت عام 1991م بعد اعلان سياسات التحرير الاقتصادي في عام 1992م وبرامج الاصلاح الهيكلي . ان المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية تعمل علي اساس مجتمعي ترتكز علي عمليات ترتبط بالقواعد بدلا عن مؤسسات التمويل الرسمية وهي تعمل مباشرة مع المجتمعات ومنظمات المجتمع المحلي وتنتهج اسالب مرنه في استخدام الائتمان كأدا لتخفيض الفقر النسبي لتدفق اللاجئين الريفيين والنازحين الي المناطق الحضرية ولازدياد مستوي الفقر الحضري فإن غالبية منظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية.

1- الصناديق الاجتماعية :

هنالك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان توفر الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض وتشمل النساء, كبار السن, الطلاب, الخريجين ,المعاشين. تستهلك المنح و الدعوات جزءاً رئيسياً من موارد هذه الصناديق غير ان الصندوق القومي للمعاشات ومشروع الخريجين لديها تجارب محدودة في الائتمان الاصغر هذه الصناديق الاجتماعية بدأت نشاطها بالتمويل الاصغر في الفترة ما بين 1991-2000م والسودان يشهد اعلان الامن الغذائي العالمي وانطلاقة ثورة التمويل الاصغر المنحاز للفقراء وهنالك صندوق اجتماعي هام اخر الا وهو مؤسسة التنمية الاجتماعية اسست عام 1997م وهي نشطة في تقديم التمويل

الاصغر للعملاء في قواعد المجتمع والتطوير المؤسسي وبناء قدرات جمعيات الائتمان والادخار الوسيطة علي المستوي المجتمعي لولاية الخرطوم ورائده في تحريك الشبكات بإنشاء شبكة منظمات التمويل الصغير.

4- مشروعات التنمية الريفية :

العديد من مشروعات التنمية الريفية ممولة من مانحين دوليين .الهدف الكلي لهذه المشروعات هي تحسين المستوي المعيشي ودخول الفقراء الذين يعيشون في مجتمعات ريفية عانت من نزاعات مدنية او جفاف وكوارث طبيعية اخري . تستهدف المشروعات شرائح محددة من العملاء وفقا للموجهات الخاصة للمانحين بالرغم من ان البعض من هذه المشاريع توسع مداها لتستهدف قطاعات من المجتمع غير فقيرة . ومعظم مشروعات التنمية هذه تشتمل علي إنشاء خدمات ائتمان ريفي مستدام داخل خدماتها المتكاملة . من بين افضل الخدمات المعروفة الجارية ومع مكون تمويل ريفي قوي هو مشروع شمال كر دفان للتنمية الريفية ,مشروع جنوب كر دفان للتنمية الريفية ,مشروع الامن الغذائي الخاص, مشروع القاش لسبل العيش المستدام. الهدف المحدد لمشروعات التمويل الاصغر الريفية هو تعزيز الانتاجية والدخل للزراع الافراد والقري والمجموعات المعتمدة في كسب العيش علي المحاصيل والثروة الحيوانية والنباتات الطبيعية ومنتجات زراعية اخري .والتركيز ايضا علي منشآت غير زراعية . هذه المشروعات ساعدت اللجان الريفية في تطوير عدد من خدمات الائتمان متضمنة خدمات مالية غير رسمية كالصناديق والدوارة التقليدي.

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة :

يتناول هذا المبحث أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في السودان .

من الأسلة المهمة التي يسعي صاحب المشروع الصناعي إيجاد إجابة مقبولة عنه , من أين يمكن الحصول علي الأصول اللازمة لتمويل الصناعي ؟ يعني ما مصادر التمويل التي يمكنه الاعتماد عليها ,لذلك سنتحدث عن هذه المصادر فيما يلي:

1- التمويل الذاتي لصاحب المشروع :

ويتم التمويل في تلك الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ,ويقوم صاحب المشروع بعملية منفردا, حيث يأخذ شكل المشروع الفردي .

2- **التمويل من الأقارب والأهل و الأصدقاء:** عندما لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده , فيلجأ الي بعض الإيراد أسرته ,لإقناعهم بالدخول معه بصفتهم شركاء او متضامنون لتكوين مشاركة او تكوين شركة مساهمة عامة محدودة و تشكل القروض التي يحصل عليها أصحاب المشروع من الأهل و الأقارب والأصدقاء مصدرا أساسيا لتمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة في السودان , فهم يعتمدون علي الأقارب ولأصدقاء في الحصول علي احتياجات من القروض اللازمة لمشروعاتهم .(سمير علام، بدون تاريخ، ص219)

3. **الدائنون:** يعتبر الدائنون من مصادر الاقتراض قصيرة الاجل المتاحة أمام المشروع, ويلزم المشروع بسداد الالتزامات الناتجة عن استخدام الخصوم المتداولة ويعتبر رصيد الدائنين من المدفوعات المستحقة علي المشروع مقابل البضاعة التي يتم شراؤها من الموردين دون سداد قيمتها , و يتميز هذا المصدر التمويلي بالمرونة أو تتوقف كلفة الأموال التي يتم الحصول عليها من هذا المصدر علي شروط الائتمان التي يحددها المورد أو التاجر .(فريد مصطفي، بدون تاريخ، ص226).

4- **التمويل من البنوك:** تقوم هذه البنوك بقبول ودائع تحت الطلب من العملاء , ودفعها عن طلبها , حيث يمكن سحب هذه الودائع من قبل المودعين عن طريق كتابة الشيكات في بعض الدول كوسيط للتبادل في إتمام العمليات التجارية و المالية .

وتشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن ان يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية مصدرا هاما من مصادر التمويل , حيث يمكن لصاحب المشروع الصناعي الصغير الحصول علي ائتمان مصرفي قصير الاجل أو طويل الاجل . وتنقسم القروض المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية و المتخصصة الي نوعين هما:

أ- القروض غير المكفولة بضمان :

وفي هذا النوع من القروض يتم الاتفاق بين البنك و المنشاة , حتي فتح الاعتماد المنشاة , يعني يسمح البنك للمشروع للاقتراض كلما احتاج الي امواله ,لمدة زمنية محددة , بشرط ان لا تزيد الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت خلال هذه الفترة , وعادة تعمل البنوك علي وضع عدة شروط عند منحها هذا النوع من القروض.

ب- القروض المكفولة بضمان :

في بعض الحالات يقوم البنك بطلب ضمانات معينة , فيلتزم المشروع بتقديمها قبل حصوله علي القرض .و يحرص البنك علي طلب ضمان للقروض في حالة المنشآت ذات المركز المالي الضعيف او في حالة المنشآت التي تكون نسب الاقتراض لديها مرتفعة , بحيث لا تحصل علي قرض مساوي تماما لقيمة الضمان وذلك لمواجهة احتمالات انخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمان.(فريد مصطفي، ص 249).

وتخضع عملية الاقتراض عادة الي شروط الاتفاق ما بين المشروع و ما بين المقرض , وذلك يتعلق بمعدل الفائدة , و تاريخ الاستحقاق و اسلوب السداد,(وتوجد بصفة عامة العديد من المؤسسات المالية التي تمنح القروض حيث نجد أن البنوك التجارية , وبنوك الادخار تجمع المدخرات الضرورية , ثم تقوم بمنحها في شكل قروض و تخضع مؤسسات الإقراض لعديد من الإجراءات و القوانين التي تنظمها الدولة) (عبد الغفار حنفي، 1996،ص27)

5- **الأرباح بصفتها مصدرا للتمويل:** المعروف من خلال التجربة و الملاحظة أن الشركة الجديدة لا تستطيع التمويل عن طريق إعادة استخدام الأرباح ,ومع ذلك تعتبر الأرباح وسيلة للتمويل تستخدمها الشركات , بمعني انه بدلا من توزيع كل الأرباح علي المساهمين , تيم احتجازها لتمويل التوسعات و اذا ما استخدم هذا الأُسلوب فانه يعني أن المساهمين الحالين يمولون التوسع , سواء رغبوا ام لا و يمكن للمساهمين بيع أسهمهم و الاعتراض علي هذا الأسلوب في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين .

6- **الاستئجار:** تشير عملية الاستئجار الي اتفاق بين منشاتين , بحيث تقوم المنشاة المستأجرة باستخدام احد الاصول المملوكة للمنشأة الأخرى و ذلك لمدة سنة او اكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، ووقفا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي يحتاج إلية لفترة زمنية معينة دون الحاجة الي شرائه , ولقد انتشر أسلوب الاستئجار انتشارا كبيرة في ميدان الاعمال , حيث يمكن القول ان جميع المنشآت و بصفة خاصة الصناعية , تقوم باستئجار بعض الأصول في فترة او اكثر من فترات حياتها التشغيلية.(فريد مصطفي، ص265)

7. قروض الهيئات و المنظمات و المؤسسات المتخصصة في تمويل الصناعات الصغيرة:

تدخل بعض هذه القروض في الائتمان المصرفي , الذي تمنحه البنوك و المؤسسات المصرفية للمشروعات الصغيرة إلا انه توجد قروض تمنحها جهات أخري حكومية و غير حكومية , وقد يكون بعضها متخصصا في تقديم القروض للمشروعات الصناعية الصغيرة مثل ادارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و في الهند و اندونيسيا و اليابان ...الخ.(. سمير علام، ص222)

8. فرص التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية للمشروعات الصغيرة:

والتي تأخذ أشكالا متعددة منها المرابحة لتمويل مشتريات المشروعات الصغيرة من المعدات والآلات و مستلزمات الإنتاج, ويتم سداد السعر علي فترات يتم الاتفاق عليها مع البنك .

المبحث الثالث: مفهوم واهمية وخصائص و معوقات المشروعات الصغيرة:

المقدمة:

تحتل المشروعات الصغيرة اهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة ,بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف ومفاهيمها الاقتصادية , وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، وتلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العام , وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة ,حيث توفر المشروعات الصغيرة فرص عمل واسعة جدا , ونظرا لصغر راس الرمال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج , وكذلك اسهامها في ولادة مشروعات جديدة تدعم النمو الاقتصادي . وعادة ما تناط مسؤولية اقامة المشروعات الكبيرة بالحكومة نظرا لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة واضافة الي

المستلزمات والمتطلبات الاخرى , والتي يصعب علي المستثمر الفرد تأمينها , تاركة للقطاع الخاص مهمه انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وانطلاقا من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات ان تلعبه في المساهمة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول , وفقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم تشجيع هذا النوع من المشروعات وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة و كبيرة علي المستويين الاقتصادي و الاجتماعي في هذه الدول. (محمد لبيب عتبة،2005، ص15)

و تؤدي المشروعات الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم الدول العالم, حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية و الزراعية و الخدمية و في مجالات متنوعة , بالتالي فهي تسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الايدي العاملة و التخفيف من مشكلة الفقر و البطالة, كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية و التقنية ,فالمشروعات الصغيرة تعد الأكثر عددا , و الاكثر اعتمادا علي الخامات و الكفاءات المحلية , و الاكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك .

خصائص المشروعات الصغيرة:

تتصف المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص و المزايا التي تميزها عن المشروعات الكبيرة و تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها ,يمكن اجمال هذه الخصائص بالاتي: (زين العابدين، 2010، ص25).

سهولة التأسيس : تتميز هذه المشروعات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها و بالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها ,مما يساعد علي سهولة تأسيس و تشغيل مثل تلك الشركات او المؤسسات ,ومن ثم اداة فاعلة لجذب مدخرات الافراد و توظيفها في المجال الإنتاجي .كما تتميز بسهولة اجراءات تكوينها و تتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس و المصروفات الادارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الاداري و التنظيمي ,

استقلالية الادارة و مرونتها :تتركز ادارة معظم المشروعات الصغيرة في شخص مالكها او مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل اصحابها لتحقيق افضل نجاح ممكن لها و يترتب علي ذلك: بساطة التنظيم المستخدم و سهولة التزود بالاستشارات و الخبرات الجديدة .

إتاحة فرص العمل : بسبب استخدام هذه المشروعات واساليب انتاج وتشغيل معقدة ,فإنها تساعد علي توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين ,وكما يتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين اصحابها والعاملين لديهم ,والاطلاع علي اوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والانسانية بينهم مما ينعكس ايجابا علي انتاجيتهم ,وذلك بسبب نشوء روح الفريق والاسرة العاملة الواحدة .

القدرة علي التكيف مع المتغيرات المستحدثة : يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الانتاجية و بساطتها ومرونة الادارة والتشغيل الي تسهيل عملية تكيف منشآت الاعمال الصغير ة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور , وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات واذواق المستهلكين , وبعكس قدر المؤسسات الكبير ة التي يصعب عليها تغير خطط وبرامج وخطوط انتاجيها .

أهمية المشروعات الصغيرة :

ترجع اهمية مساهمة المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للأسباب التالية :

أن أهمية قطاع المشروعات الصغيرة تكمن في قدرة هذا القطاع على الاسهام الفعال في عملية التنمية و تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية منها دعم النمو الاقتصاد ي و الازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية و توفير فرص العمل و مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد و تعزيز سياسات مكافحة البطالة و الحد من الفقر و تكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني الي جانب تشجيع روح الابتكار و الابداع والاختراعات و جذب الاستثمارات الاجنبية و استغلال الموارد المحلية المتاحة و توسيع الاسواق و تطوير و تنمية الطاقات البشرية و التقنية و تعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل علي تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق المضافة المتولدة عن هذه الصناعات .(احمد عبد الباقي، ص30)

ولم تخل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في العديد من الدول العالم من ضرورة الاهتمام بتنمية و دعم و تطوير المشروعات الصغيرة , ويرجع هذا الاهتمام الي ما يلي :

المشروعات الصغيرة تعد من اهم اليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير و تحديث عمليات الإنتاج بشكل اسرع و بتكلفة اقل مقارنة بالمشروعات الضخمة ,حيث توفر الكثير من المشروعات الصغيرة فرصا للتكامل الاقتصادي بمختلف صوره الأمر الذي يؤدي الي رفع من الكفاءة و تخصيص الموارد الاقتصادية.(مسودة التقرير النهائي) جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، 2008)

1. للمشروعات الصغيرة دورا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة و المستدامة
2. تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى
3. تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب
4. تساهم في توزيع الدخل و تحقيق تنمية مكانية متوازنة و ذلك من خلال انتشارها الجغرافي ,وبفضل مرونة اسس توطينها ولعدم حاجاتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة.
5. تعتمد على تقنيات كثافة عمالية عالية ,فهي بذلك تسهم في توظيف ما نسبة 60%من القوي العاملة في العالم
6. تساعد على نقل وتوطين وسهولة التجارب مع المتغيرات الاقتصادية و الفنية بأقل تكلفة .
7. تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية إيدوية).
8. تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية و التوزيع و الصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشاريع الكبيرة من التركيز علي الأنشطة الرئيسية و ذلك يؤدي الي تخفيض تكلفة التسويق
9. تنتج سلع و خدمات لا تستطيع او تقبل المشروعات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارات اقتصادية
10. يمكن ان تكون مصدرا للتجديد و الإبتكار و تسهم في خلق كوادر إدارية و فنية يمكنه ا الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.

ونظرا لهذه الأهمية نجد إن المشروعات الصغيرة كانت وراء ما حققته الدول الأكثر تنمية في العالم من تقدم اقتصادي و الاجتماعي ,بل و تقني ,مازالت تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي في تلك الدول.

ويعزي هذا الدور الهام الذي تقوم به المشروعات الصغيرة الي مجموعة من العوامل و الخصائص التي تميز هذه المشروعات الكبيرة والكبيرة ,وأهمها علي الاطلاق.

قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة ,وذلك ان نسبة القيمة المضافة بها الي الأصول الثابتة تعتبر أعلي من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة

المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

ان نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشكلات ,والتي تختلف من منطقة لأخرى و من قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشكلات التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة في كافة انحاء العالم, وتعتبر طبيعة المشكلات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة

متداخلة مع بعضها البعض ,وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشكلات يحدث داخل المشروع الصغير او بسبب صاحبه ,في حين يعتبر البعض الآخر من المشكلات خارجي يحدث بفعل عوامل خارجية أو عوامل البيئة المحيطة بهذه المشروعات.(احمد عبد الباقي، ص5)

يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة فيما يلي:

1. **كلفة رأس المال** :إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشروعات الكبيرة .إضافة الي ذلك تعتمد المشروعات الصغيرة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي الي زيادة الكلفة التي تتحملها.

التضخم : يمثل مشكلة تواجه المشروع الصغير من تأثير في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما الي ارتفاع تكاليف التشغيل .و يتلخص التضخم علي المشروعات الصغيرة في اضعاف هذه المشروعات علي مواجهة المنافسة و تجنب أثر ارتفاع أجور العمالة و اسعار المواد الأولية .

2. **التمويل** : تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) و بسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)و علية , تتعرض المؤسسات التمويلية الي جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف مراحل نموها ,(التأسيس _الأولية – النمو الاولي –النمو الفعلي – الاندماج). ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم علي نقود المودعين

3. الرسوم والضرائب :يعتبر نظام الضرائب احد اهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في جميع انحاء العالم ,وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة من حيث ارتفاع الرسوم و الضرائب

تمثل ايضا مشاكل ومعوقات المشروعات الصغيرة:

تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة مشكلات عديدة تحول دون نمو قدرتها واسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و يمكن التميز بين تلك المشكلات المتعلقة بالمناخ العام لنشاطات هذه المشروعات و تلك الخاصة بالظروف الداخلية التي تحكم حركة المؤسسة و تنعكس علي مستوي أدائها الاقتصادي , ترتبط هذه المشكلات أساسا بطبيعة البنية التي تحتوي تلك المشروعات بالنظر الي أنشطة الاقتصادية في الدول المقدمة خاصة الصناعية منها نجد أن تطورها يأتي في شكل مراحل بدأت بالعمل الحرفي ثم المصانع الصغيرة ثم المصانع المتوسط و الكبير إلي مختلف الأحجام و بمرور الوقت أصبح هناك تكامل و خدمات متبادلة بين هذه النشاطات.

فالنشاط الاقتصادي في الوطن العربي لم يمر بتطور تدريجي مماثل بل اتجه مباشرة الي مرحلة الصناعات الحديثة من خلال استيراد تكنولوجيا الانتاج من الدول المتقدمة مما أدي الي عدم وجود طبقة من الحرفيين و العمال المهرة الوطنيين الذين يتولون تشغيل الصناعات الصغيرة و يقومون بتنمية الابتكارات و جلب المهارات اليها وبالتالي أدي الي اعتماد هذه المشروعات علي العمالة الاجنبية ومن ثم تراكمت الصعوبات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة و المتوسطة. (فرحي محمد صالحي، 2006، ص741)

يتناول هذا المبحث المشاكل و المعوقات التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة في السودان .

اولاً: معوقات قطاع المشاريع الصغيرة:

ومن اهم المعوقات التي تحول دور تأدية عملها بالشكل الصحيح مما يعرقل مساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة ما يلي :

مشاكل إجرائية و تنظيمية مع أجهزة الدولة و احتلت المرتبة الاولي بين المشاكل الرئيسية و التي تمثل عائقا لإصحاب المشاريع الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 64.5%بين أصحاب المنشآت الصغيرة وجاءت المشاكل التمويلية في المرتبة الثانية بين المشاكل الرئيسية بأهمية نسبية بلغت حوالي 58.7% تلتها في المرتبة الثالثة مشاكل التسويق بأهمية نسبية بلغت حوالي 53.1% وجاءت في المرتبة الرابعة و الخامسة مشاكل العمالة الفنية بأهمية بلغت 43.5%و 40.8% لكل منهما علي التوالي و احتلت المشاكل الأخرى بقية الترتيب بأهمية نسبية تتراوح ما بين 32.8% و 19.2%. (فرحي محمد صالحي، 2006، ص742)

1. ومن أهم مشاكل الإجرائية و التنظيمية مع الحكومة في طول الاجراءات و تأخير المعاملات.
2. أما المشاكل التسويقية تنحصر في الركود العام في السوق و المزاحمة نتيجة كثرة المشروعات المتشابهة و المنافسة من قبل المشروعات الوطنية الكبيرة و عدم القدرة علي التطوير حسب احتياجات السوق .نقص امكانية التوزيع و منافذ البيع ومن اهم المشاكل نقص العمال الماهرة و عدم انتظامها في العمل .
3. أما مشاكل التمويل . فنجد أنه علي الرغم من التوافر العديد من الجهات الممولة للمشروعات الصغيرة في السودان , من بنوك التجارية و بنوك صناعية , مؤسسات تمويلية , الا أن هذه القنوات المتاحة لا تتناسب معظم شروطها مع احتياجات وواقع العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة , ومن كثيرة الضمانات اللازمة للتمويل و صعوبة اجراءات التعاقد للحصول علي التمويل , وقصر فترة السماح التي تمنحها الجهات الممولة.(وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، 2000، ص10)

فاذا أردنا تخطي هذه العقبة فلابد أن تتنازل مؤسسات التمويل عن بعض الشروط المستعصية كالرهن و اعتماد الضمان الشخصي لأقصي حد ممكن. (العوض الحسن، 1992، ص10)

4. هذا بالإضافة الي ان البنوك مؤسسات التمويل تميل عادة الي تمويل المشروعات الكبيرة , وتعرف عن تمويل المشاريع الصغيرة تجنبا للمخاطر و المصاريف الادارية الكثيرة في حالة تعاملها مع وحدات صغيرة متفرقة و متباعدة وبأموال بسيطة لا تغطي المصروفات و المجهودات التي تتحملها تلك البنوك . أما البنوك التجارية فتري ان التعامل مع المشروعات الصغيرة يتضمن مخاطر عالية , لقيامها علي أسس غير دقيقة لا تعتمد علي دراسة جدوي اقتصادية كافية , أو عدم التزام العديد من هذه المنشآت بالقواعد المالية و المحاسبية , وعدم توفر بيانات مالية دقيقة ,بالإضافة الي عدم قدرة المنشآت الصغيرة علي تقديم الضمانات الكافية المقبولة كالأسهم و العقارات (عبدالله عوض، 2001، ص229).

بما أن دخول الحرفيين لا تسمح بادخار المال الذي يمكن استثمار في تطوير أعمالهم , ولا يمتلكون من العقار ما يصلح كرهونات لدي مؤسسات التمويل , فلابد من ايجاد مصدر للتمويل وبشروط تراعي مزايا هذا القطاع , حيث ان صغر جم انتاج اغلب الوحدات (الحرفية) لاعتمادها علي عدد صغير من العمال و معدات يدوية بسيطة يمنعها عن الوفاء بأي شروط غير ميسرة تمليها مصادر التمويل , ويحتم عليهم حرصهم علي الاستمرار و البقاء.

1. سوء الادارة : و نقص الخبرة في تنظيم المشروعات الصغيرة و ادارتها . سوء الادارة : و نقص الخبرة في تنظيم المشروعات الصغيرة و ادارتها مما يؤدي في بعض الأحيان الي فشلها . فالمشروعات الصغير يواجه مشكلات ادارية حيث يكون صاحب مالك المشروع هو المدير , وقد لا يمتلك هذا المدير الخبرة الكافية لإدارة المشروع و تشغيله بشكل اقتصادي يحقق أقصي معدلات الربح بأقل تكلفة ,وعلية يجب اتخاذ سياسات تدريبة لتطوير القدرات و الكفاءات الإدارية التي تتولي الإشراف علي هذه المشروعات و ادارتها.

حيث انه بغياب الوعي الاداري قد يتم اتخاذ بعض القرارات بناء علي التقدير الشخصي , ولا يتم الاعتماد علي الإحصاءات الرسمية ولا علي المعلومات الدقيقة , وهذا يؤدي تدهور معدل الانتاج و انخفاضه ,ثم الي فشل المشروع.

فمدير المشروع يحاول فرض سيطرته علي الإدارة و اتخاذ القرارات ولا يرغب في منح الصلاحيات الي الاخرين و يبقي الصلاحيات لنفسه في اتخاذ القرارات و يتحمل كافه المسؤوليات الإدارية و المالية و المحاسبية.

2. محدودية مصادر التمويل : إن المشروعات الصغيرة يمتلكها فرد أسرة أو عدد محدود من الأشخاص ولا يحتاج المشروع الي رأس مال لمرحلة التأسيس فقط ولكنه يحتاج في أثناء مرحلة التشغيل و النمو , وقلة الموارد المالية تؤدي الي عدم القدرة علي الاستمرار في المشروع و عدم الوفاء بالديون و بالالتزامات المالية , مما يؤدي الي فشل المشروع.

ولان طبيعة المشروعات الصغيرة هي سرعة النمو و التوسع , فهي تسعي للحصول علي التمويل الذي ليس من السهل حصولها علية ,و لذلك يعتمد صاحب المشروع الصغير علي التمويل الخارجي من المؤسسات مثل البنوك و شركات التأمين و البنوك الاستثمارية و غيرها. ولكن التمويل من الخارج لا يمكن الحصول علية بسهولة بسبب المخاطر التي تواجهها هذه المشروعات لأنها تتأثر كثيرا بالمتغيرات الاقتصادية المحلية و الخارجية حيث ليس لها معوقات الصمود بوجه هذه المتغيرات .

3. عدم إتباع الأسلوب الحديث في مجال التسويق: وغياب التخطيط التسويقي وأبحاث التسويق و عدم الاستفادة من الكفاءات و المهارات المدربة , ومن هنا تبرز بعض المشكلات مثل صغر حجم السوق المحلية التشابه بين منتجات المشروعات الصغيرة و الكبيرة ,و تراكم المخزون السلعي بسبب منافسة و مزاحمة منتجات المشروعات الكبيرة.(أبو ناعم ـ عبد الحميد مصطفي، ص240)

4. عدم إتباع أساليب التخطيط الجيد: و تقوم في بعض الأحيان بالتوسع غير المدروس في العمليات الانتاجية ولا تهتم بأساليب البحث العلمي و تدريب الايدي العاملة ,مما يؤدي الي تدني مستويات الانتاج فيها.

5. صعوبة توفر الاليات و المواد الأُولية: حيث يتم في بعض الأحيان يتم استيراد هذه الالات من الخارج وهذا يشكل صعوبة تواجه صاحب المشروع.

6. ندرة المعلومات و صعوبة الحصول عليها : أخطر المشكلات التي يتعرض لها المشروع الصغير هو عدم قدرته علي الحصول علي المعلومات الجيدة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الاداري الصائب.

7. صعوبة اختيار موقع العمل : ان الحصول علي موقع يعتبر مشكلة بالنسبة للمشروعات الصغيرة , حيث يفضل ان يكون موقع العمل في مركز المدينة لقربه من البنوك و الأسواق و المستهلكين و توافر و سائل النقل و الاتصالات , ولكن الحصول علي هذا الموقع قد يحتاج الي مبالغ كبيرة قد تتجاوز في بعض الأحيان حجم رأس المال المشروع نفسه و ذلك لمتطلبات دفع كلفة (الخلو) , ومن هذا تضطر المشروعات الصغيرة لدفع هذا المبلغ حتي تتمكن من الحصول علي الموقع حيث يقوم المشروعات الصغيرة بهذا العمل بهدف الاستقرار و تثبيت مشاركتها في السوق و خلق علاقات ثابتة مع زملاء جيدين , الا إنها سرعان ما تضطر لتغيير هذا الموقع بسبب النمو و لحاجة المشروعات للتوسع السريع .

8. انخفاض كفاءة دارسات جدوى المشروعات أو عدم إعدادها: تعد دراسة جدوى الاقتصادية اللازمة لإقامه المشروع (أو توسعاته) , المحدد الرئيسي لتقديرات حجم المدخلات و المخرجات , أسس الادارة و الانتاج و التسويق , وحجم التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية , وهامش الربح المتوقع طوال عمر المشروع . وعلي الشركة إعداد دراسات جدوى الفنية و الاقتصادية , وذلك بالاستعانة بالخبرات المتوفرة داخل و خارج الشركة لصالح المستثمر , وبالتالي تحديد مجال الاستثمار و حجمة وربحه (وزارة الزراعة و استصلاح الاراضي مصر،2000، ص 11)

ولكن للأسف يهمل العديد من مسؤلي المنشآت الصناعية الصغيرة إعداد هذه الدراسات ,أو يقومون بإعداد دراسات غير واقعية لمجرد الحصول علي تراخيص أو تمويل دون تطبيق هذه الدراسات , وذلك ما يؤدي حتما الي تعثر هذه المشروعات , بل و لعدم خبرة مسؤولية فإنهم يقومون طوال الفترة التي تسبق هذا التعثر بممارسات سلبية, في حرب الأُسعار و التلاعب في الجودة و المواصفات , مما يصيب كل المنشآت الجيدة بسوق المنتج و الاسواق المرتبطة به ببالغ الضرر.

9. الضرائب المفروضة من الدولة: لا شك أن وجود ضريبة مبيعات تتحملها المشروعات الصناعية الصغيرة عند قيامها بشراء المواد الخام , سوف يرفع من قيمة مدخلات المنتج , الي جانب وجود ضريبة مبيعات و كفاءة المنشأة الانتاجية.

ثانيا : المعوقات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في السودان:

ثمة تحديات تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في السودان وتعيق تطورها منها ما هو داخلي أي يتعلق بالخصائص البنيوية للوحدات العامة في هذا القطاع ,و الاخر خارجي بالسياسات و بيئة العمل التي تصدرها الاجهزة المختلفة و تمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة هذه الوحدات.(عبد الرحيم ابراهيم، 2006م ،ص22)

المعوقات الداخلية: تواجه المشروعات الصغيرة في السودان , كما هو الحال في الدول النامية الاخرى مجموعة من المعوقات التي لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم ـ حتي عندما تتوفر السياسات الكلية الفاعلة تتعلق هذه المعوقات بالوصول الي الاسواق و التمويل و المعلومات التجارية و مواقع العمل (بإيجارات مناسبة) و الحصول علي التقانة المناسبة و البينة التحتية المناسبة . تعيق هذه المعوقات نمو المشروعات الصغيرة و تؤدي الي ضعف أدائهم . أغلب الناس يرتبطون بمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة هم من الفقراء الذين لا يمتلكون الأصول أو لا يملكون أراضي بالنسبة للذين يعملون في المناطق الحضرية.

لذلك فإنهم يواجهون صعوبات متعلقة بعدم مقدرتهم علي الوفاء بشروط الحصول علي التمويل بالإضافة الي المعوقات التي تواجه فعالية البنوك لمنح التمويل للمشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة ,فأن هذا التأثر الضعيف ناتج لغياب استراتيجية التسويق و لتشتت المجموعة المستهدفة وضعف مستواها التعليمي و تعاملها مع النقود وكذلك الاعباء الناتجة عن الرسوم و الضرائب الحكومية .

المعوقات الخارجية: ان السودان ضعيف في الاعتراف بالقدرات الديناميكية للمشروعات الصغيرة فبينما ينظر اليها بأهمية كبيرة في خلق فرص العمل علي المدي القصير , الا ان دورها في مسار النمو الاقتصادي و مكافحة الفقر لم يتم الاعتراف به بصورة كاملة حتي الان و نتيجة لذلك , فان هناك غياب. أن الاطار التنظيمي لأعمال المشروعات الصغيرة غيرة متوفرة او غير ملائمة و لذلك فهو غير دائم بل انه متعامل في اغلب الاحوال و الاعمال .كما أن برامج و تطوير المهارات نادرا ما يخاطب المشكلات الخاصة لتلك المشروعات و لم يبذل الا جهدا ضئيل نجو تطوير ارتباطها بالشركات الكبيرة. كما ان المشكلات في تنمية المهارات لم يتم مواجهتها وقليل من الجهد الذي تم في تنمية روابط القطاع مع قطاعات المشروعات الكبيرة و اذا لم تتم مواجهة هذه المعوقات فان المشروعات الصغيرة ستظل تقدم وظائف ذات مستويات متدنية أكثر من ان تكون مشروعات ديناميكية لتحقيق النمو لأنه وفي غياب إطار تنظيمي لسياسة كلية متصلة و مترابطة , فإن برامج الدعم ,احسن حالاتها , ستؤدي الي وقف تدمير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة. وحددت أسباب المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة من وجهة نظر البنوك و المؤسسات التمويلية في افتقار عنصر الثقة في القائمين علي المشروع وعدم توافر الضمانات الكافية و نقص الخبرة في أساسيات التعامل المصرفي و عدم توفر السجلات المالية و انخفاض القدرة علي التسويق و صعوبة إعداد دراسة جدوى وعدم ملائمة القروض المطلوبة من حيث الحجم ولأجل، وحددت الأسباب من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة الي ارتفاع تكلفة التمويل و نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

الفصل الربع

الدراسة الميدانية.

المبحث الاول : نشأة و تطور بنك الاسرة وبنك الادخار.

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تحليل المعلومات الأساسية

المبحث الاول : نشأة و تطور بنك الاس

أولاً: نشأة وتطور:

تأسس البنك في العام 2007 وبدء [illegible] 2008/7/1 بالفرع الرئيسي للبنك، ثم تطور البنك الي ان وصل عدد الفروع فيه الي 20فرع و التي تتمثل في فرع الكلاكلة , ام درمان ,كرري, امبدة , بحري , شرق النيل , ابو حمامة , دنقلا , الدامر , ابو حمد , عطبرة , سنجة , تندلتي,

حيث بلغ حجم التمويل الممنوح حتي العام 2011م مبلغ 206414142,1جنية ووصل عدد المستفيدين810, 39مستفيد ويتميز البنك بان كل موارده المالية و البشرية موجه نحو خدمة الفقراء الناشطين اقتصاديا من خلال استراتيجية التمويل الاصغر.

ثانياً : الفكرة : كانت الفكرة عبارة عن مبادرة من القطاع الخاص ممثلا في اتحاد سيدات الاعمال ,اتحاد اصحاب العمل وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الفقر , حكومة ولاية الخرطوم و بمشاركة و دعم وسند من الدولة .

ثالثاً: الرؤية و الرسالة :

انشاء بنك يساهم بفعالية ي تقديم خدمات مالية جيدة و متنوعة متاحة للفقراء في مواقعهم و مراعاة لظروفهم و تساهم في تحسين ظروف معيشتهم و تمكنهم من المساهمة الفاعلة في التنمية . تتمثل الرسالة في تقديم خدمات مالية متنوعة مستدامة تلائم متطلبات الفقراء من حيث الاجراءات المبسطة و الضمانات السهلة و التواجد الجغرافي و التسعيرة المناسبة لتمكين الفقراء من مزاولة انشطة اقتصادية تخرجهم من دائرة الفقر .

اهداف البنك : يهدف البنك الي :

1. تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين اقتصاديا و الخريجين و صغار المنتجين من الزراع و الرعاة و الحرفيين لتمكينهم من ادارة انشطة اقتصادية تلائم ظروفهم .

2 . استقطاب الموارد المحلية و الخارجية لا عادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة

3. مزاولة الاعمال المصرفية الاخرى وفقا للنظم و القوانين المنظمة لذلك.

4. رفع الوعي المصرفي و الادخاري وسط الشرائح المستهدفة

5. اعداد العنصر البشري بما يتلاءم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم علي مفاهيم واليات وممارسات التمويل الاصغر.

6. المساهمة في خلق فرص للفقراء.

7. المساهمة في انسياب الموارد المكملة من القطاع غير الرسمي و القطاع الرسمي لمصلحة الفئات المستهدفة في التنمية الاقتصادية.

8. تحويل قطاعات غير منظمة الي القطاع منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية

9. تنشيط الفقراء اقتصاديا و ادماجها في حركة التنمية.

أ- **استراتيجية البنك :**

1- الانتشار بغرض الوصول للفقراء في مواقعهم

2- اختيار المشروعات التي تناسب قدرات و مهارات العملاء المستفيدين

3- تقديم خدمات مالية متنوعة تساهم في اشباع حاجات العملاء المستفيدين و تساعد في تحقيق الاستدامة المالية للمشروعات

1) العمل من خلال الشخصيات الاعتبارية و المجموعات تقليلا للتكلفة الادارية
2) التنسيق مع المؤسسات و المنظمات التي تنسق اهداف البنك خاصة في مجال بناء القدرات و توفير الضمانات الجماعية

1. اهم المؤسسين:

ولاية الخرطوم، بنك السودان المركزي، الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية، اتحاد اصحاب العمل، اتحاد سيدات الاعمال، ديوان الزكاة ولاية الخرطوم.

2. استراتيجية الوساطة المجتمعية

ايمانا بالدور الفاعل الذي تقوم به المجتمعية في صناعة التمويل الاصغر في السودان أذ تعتبر هذه الوساطة و الجهات كحلقات مكملة لدور البنك و تتمثل هذه التنظيمات في :

منظمات المجتمع المدني الجمعيات الاتحادات المهنية و الروابط مثل الاتحاد الوطني للشباب و مشروع استقرار الشباب، مشروع الخريج المنتج، رابطة المرأة العاملة، منظمات و جمعيات مختلفة . مسجلة بموجب قانون العمل الطوعي و الانساني او بموجب قانون الجمعيات التعاونية او في جهات اخرى.

يتمثل القاسم المشترك لدور هذه الجهات في الاتي:

. اختيار العملاء المستهدفين

. اختيار المشروعات التي تناسب المستهدفين

. التأهيل و رفع القدرات

. الاشراف و المتابعة للمشروع

. متابعة السداد

.التزكية و تقديم الضمانات المالية

الصيغ التمويلية :(المرابحة بنسبة أكبر من 90%، المشاركة ،السلم، المضاربة)

الضمانات:

. ضمان المجموعة للأفراد أي ان يكون كل أفراد المجموعة بالتضامن مسؤولون عن السداد في حالة تعثر أي عضو من افراد المجموعة

.ضمان الجمعيات

.العمد و المشايخ

.تحويل مرتب او معاش

.الحلي الذهبية

.رهن الممتلكات الضمانات الشخصية والصولات الأمانة. (بنك الاسرة، ادارة التمويل الاصغر، تقرير الاداء للعام2011، ص42)

المعوقات:

1.ارتفاع تكلفة تقديم خدمات التمويل الاصغر مع متطلبات الانتشار للوصول لفقراء

2. ضعف ثقافة الفئات المستهدفة للتعامل مع المؤسسات المصرفية

3. صعوبة توفير الضمانات البنكية رغم السعي لتبسيطها

4. تدني المهارات و استخدام اساليب الانتاج التقليدي تؤدي الي تدني مستوي الانتاجية

5.تدني الانتاجية و الانتاج يعود ذلك الي انخفاض مستوي الطلب علي المنتجات (محدودية السوق)

استراتيجية البنك في معالجة المعوقات :

1.اختيار المستهدفين

.القيام بعملية التثقيف و التدريب و التأهيل

.متابعة المشروعات الممولة و تقديم المنشورة الفنية و العمل علي نجاحها

. متابعة السداد

2. التمويل الجماعي : سواء لمشاريع جماعية لمجموعات او جمعيات بدلا عن التمويل الفردي كل ذلك يؤدي الي كفاية و فعالية التطويل و التحصيل

3.التنسق مع الجهات التي تعمل علي رفع القدرات و التأهيل للمستفيدين بغرض خلق فئات ذات جدارة ائتمانية

4.ترقية و تطوير و تقديم الخدمات الموجودة بما يتناسب مع ظروف الفئات المستهدفة.

كيفية التمويل :

1. يقدم العميل الناشط اقتصاديا (منتجين صغار ,خريجين ,حرفيين ,المرأة و الشباب) طلب التمويل الذي يحتوي علي معلومات اساسية التي تتمثل في المستندات الثبوتية ,دراسة جدوي مبسطة عن المشروع ,فواتير الشراء , الضمانات في العادة يتم طلب شيك ضمان ,في حالة المحلات التجارية يقدم عقد الاجار او شهامة البحث و في حالة التجار يقدم رخصة تجارية او شهامة مزاولة النشاط من اللجان الشعبية في الحي .

2. يتم التمويل عن طريق اقرب فرع لمقدم الطلب حيث يعطي كل فرع منطقة معينة بواسطة ضابط الائتمان الموزع للمنطقة حيث يقوم باستلام الطلبات علي حسب الجدول الاسبوعي الموزع علي (الزيارات الميدانية , استلام الطلبات و التنفيذ)

3.بعد اسبوع من الزيارة تتم كتابة تقرير الزيارة

4.فتح حساب للعميل

4. استخراج شيك بقيمة البضاعة (سداد قيمة البضاعة).(بنك الاسرة ,ادارة التمويل , سمنارات بنك الاسرة ,للعام 2011م).

بنك الادخار:

تمهيد: بدأ انتشار بنوك الادخار في أوربا في بدايات القرن التاسع عشر بهدف مساعدة ذوي الدخول الضعيفة ثم انتشرت في أجزاء أخرى من العالم منها السودان حيث افتتح بنك الادخار السوداني في 31| أكتوبر |1974م (وهو اليوم العالمي للادخار) واختبرت رئاسته بمدينة مدني كأول بنك إقليمي خدمة صغار المنتجين الذين تدخر بهم منطقة الجزيرة في العام 1982م انتشرت البنك بفروعه في معظم مدن السودان شرقا وغربا و شمالا وكان له كبير الاثر في تنمية الوعي الادخاري للأسر و نشر فضلة الادخار مستخدما في ذلك البنوك المتحركة لخدمة الريف و نظام الحصالات لتجميع المدخرات الصغيرة من الكبار و الصغار كما ساهم بشكل مقدر في إنشاء جمعيات الادخار بين الاسر و العمال .

في 1996م تم تحويله الي مصرف الادخار و التنمية الاجتماعية بموجب قانون خاص وذلك تنفيذا لمقررات قمة التنمية الاجتماعية العالمية في كوين هاجن عام 1995م والتي من اهم مقراتها أن تقوم الدول بأنشاء مؤسسات تمويلية لمكافحة الفقر و علية الت كل أصول بنك الادخار السوداني الي المصرف الجديد و انتقلت رئاسته الي الخرطوم ليكون مصرفا قوميا رائدا في مكافحة الفقر عبر التمويل الاصغر.

أهداف مصرف الادخار:

1.تحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع محدودة الدخل وذلك عن طريقين :

أ- تنمية الوعي الادخاري و تشجيعه و استثمار المدخرات في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

ب- تقديم التمويل للفقراء الناشطين اقتصاديا من صغار منتجين و حرفيين و مهنيين و ذوي الدخل المحدود

2. القيام بجميع الاعمال المصرفية و المعاملات المالية و التجارية و الاستثمارية الأخرى

3. التنسيق مع المؤسسات و المنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف مواردها لأغراض التنمية.

الرؤية: المؤسسة المصرفية الأولي في السودان في تقديم خدمات التمويل الاصغر وحفز ثقافة وكفاءة الادخار

الرسالة: تقديم خدمات مالية متنوعة لصغار المنتجين في الريف و الحضر بجودة و كفاءة عالية لتخفيف حدة الفقر و البطالة و تحقيق الاستدامة المالية

الأهداف الاستراتيجية :

تقليل حدة الفقر واثارة علي المجتمعات الفقيرة

. المساهمة في تقليل نسبة العطالة

شعارات المصرف:

ـ الأُول في التمويل الاصغر

ـ بمدخراتنا الصغيرة نحقق احلامنا الكبيرة

ـ المصرف الصديق علي طول الطريق

الفئات المستهدفة :

عملاء التمويل الاصغر من كل قطاعات المجتمع في الريف و الحضر (صغار منتجين, حرفيين صغار مهنيين, خريجين, ربات الاسر , صغار مزارعين, طلاب, معاشين, موظفين, وعمال محدودي الدخل).

الاهداف العامة :

1. خطيط سياسة المصرف الادخارية و وضع قواعد الاشراف عليها و التنسيق مع الجهات لتنفيذها في اطار السياسة العامة للدولة.

2. توجيه موارده نحو النشاط الاقتصادي لخدمة الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة .

3. تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات و علي وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء و صغار المنتجين و الحرفيين و المهنيين و الاسر المنتجة و ذوي الدخل المحدود و مستحقي الزكاة و الطلاب و المرأة و المنظمات و الهيئات وأصحاب العمل , مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم . تمويل البحوث و دارسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية للقطاعات المذكورة أعلاه

4. القيام عموما بجميع الاعمال المصرفية و المعاملات المالية و التجارية و الاستثمارية و المساهمة في مشروعات التنمية الصناعية و الزراعية و العمرانية.

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

يأتي هذا الفصل في جزئيين، الجزء الأول منه يمثل تحليل البيانات الشخصية في الاستبيان وذلك من خلال التحليل الوصفي لعينة الدراسة، أما القسم الثاني فقد اشتمل على التحليل الاحصائي لأدوات الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لأداة الدراسة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التي تم بموجبها يتم تحليل البيانات ومن ثم استخدام نتائج التحليل في مناقشة الفرضيات.

المبحث الثاني: منهجية إجراء الدراسة التطبيقية

يشتمل هذا الفصل على منهجية إجراء الدراسة الميدانية ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى وصف لمجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

1.مجتمع الدراسة: يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من العاملين في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة في السودان.

2.عينة الدراسة: تمَّ اختيار عينة عشوائية وتوزيع الاستبيان ورقياً وعلى مستوى واسع بلغ عدد الردود(60) فرداً.

ثانياً: أداة الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات، وتم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل هذا القسم على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتمثل المعلومات العامة المتعلقة بوصف عينة الدراسة وشمل عدد (6) محاور.

القسم الثاني: شمل هذا القسم على العبارات الأساسية للدراسة وهى المحاور والتي من خلالها يتم اختبار فروض الدراسة وشمل عدد (24) عبارة تمثل محاور البحث.

ثالثاً: اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة: تم استخدام معامل ألفا كرونباخ" (Alpha،Cronbach)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. وقد أظهرت نتائج التحليل للاستبيان أن قيمة معامل ألفا كرونباخ"

(Alpha،Cronbach) جاءت أكبر من 0.655 مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: خصائص عينة الدراسة: تشتمل عينة الدراسة على الخصائص التالية:

1/ النوع

الجدول رقم (2-4) التوزيع التكراري وفق النوع.

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	29	48.3
انثى	31	51.7
المجموع	60	100.0

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي

الشكل رقم (1-4) **التوزيع التكراري وفق النوع**

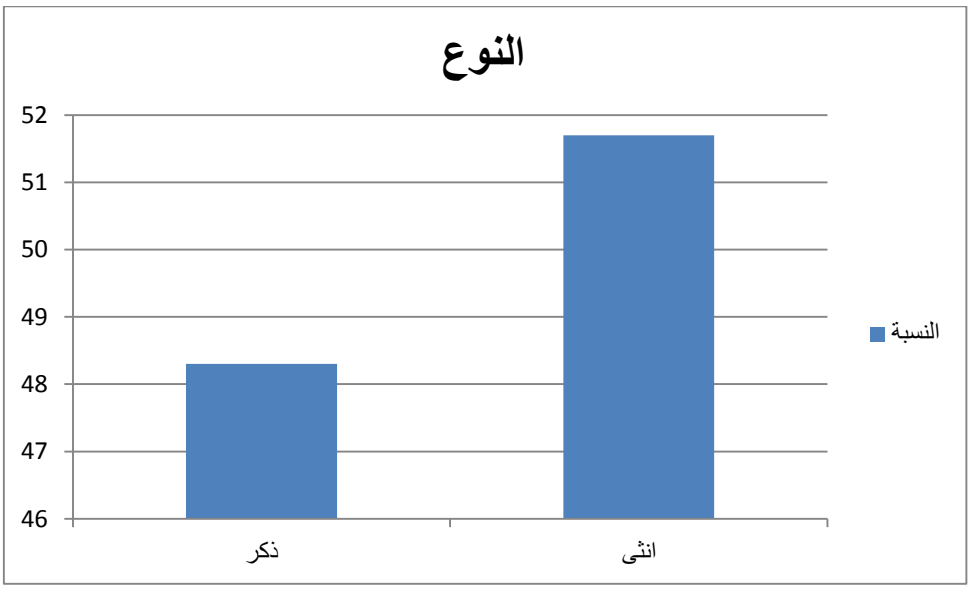

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (2-4) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة اناث حيث بلغ عددهم 31 شخصاً بنسبة (51.7)% من أفراد العينة، يليهم الذكور بنسبة (48.3)%.

2/ العمر

الجدول رقم (3-4) **التوزيع التكراري وفق العمر**.

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	**34**	**56.7**
30 سنة وأقل من 40 سنة	**15**	**25.0**
40 سنة وأقل من 50 سنة	**7**	**11.7**
50 سنة فأكثر	**4**	**6.7**
المجموع	**60**	**100.0**

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (2-4) **التوزيع التكراري وفق العمر**

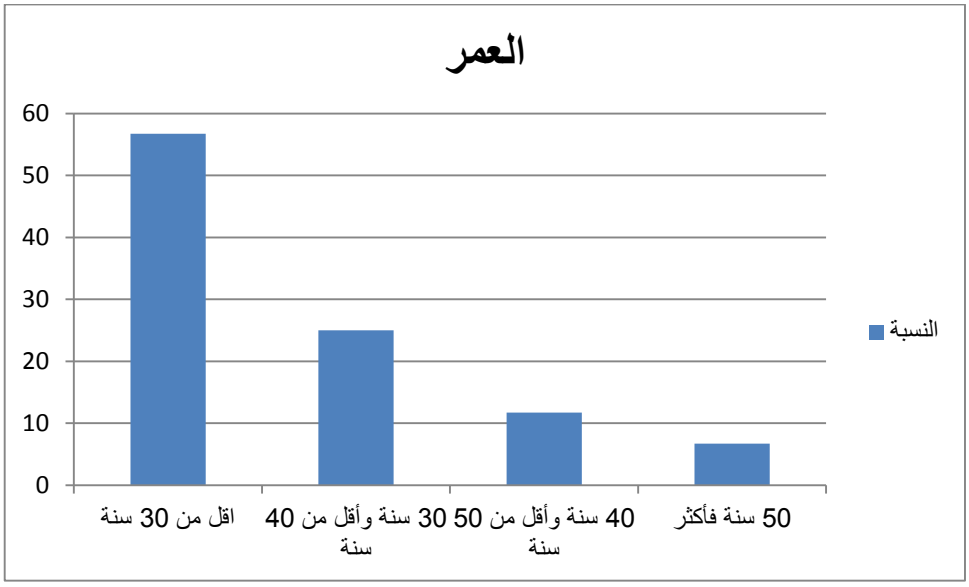

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (3-4) والشكل أعلاه والخاص بالعمر ، أن غالبية أفراد العينة من الذين أقل من 30 ، حيث بلغ عددهم 34 شخصاً بنسبة (56.7)% من أفراد العينة، تليهم فئة من 30 الى 40 سنة بنسبة (25.0)%، ثم الذين بين 40 سنة و 50 سنة حيث بلغ عددهم 7 شخص بنسبة (11.7)%.

3/ المؤهل العلمي

الجدول رقم (4-4) التوزيع التكراري وفق المؤهل العلمي.

البيان	التكرار	النسبة
ثانوي	4	6.7
جامعي	36	60.0
فوق الجامعي	20	33.3
المجموع	60	100.0

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (3-4) **التوزيع التكراري وفق المؤهل العلمي**

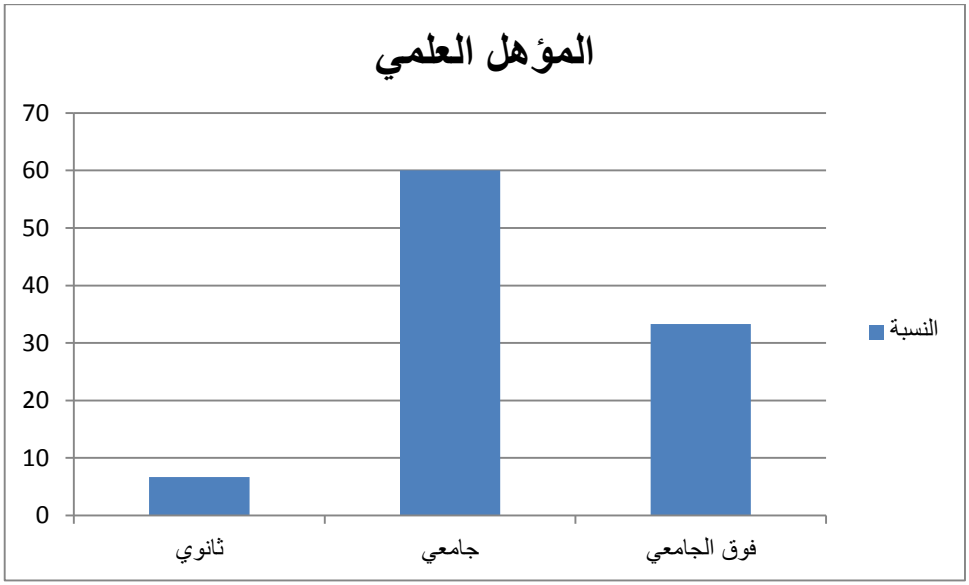

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (4-4) والشكل أعلاه والخاص بالمستوى التعليمي لدى أفراد العينة، تين أن غالبية أفراد العينة ممن لديهم شهادة جامعي ، حيث بلغ عددهم 36 شخصاً بنسبة (60.0)% من أفراد العينة، تليهم فئة الذين يحملون شهادة فوق الجامعي بنسبة (33.3)%.

4/ الوضع الوظيفة

الجدول رقم (4-5) **التوزيع التكراري وفق الوضع الوظيفة.**

البيان	التكرار	النسبة
مدير	3	5.0
مدير إدارة	1	1.7
رئيس قسم	2	3.3
مشرف	9	15.0
موظف	30	50.0
مفقود	15	25
المجموع	60	100

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (4-4)) **التوزيع التكراري وفق الوضع الوظيفة**

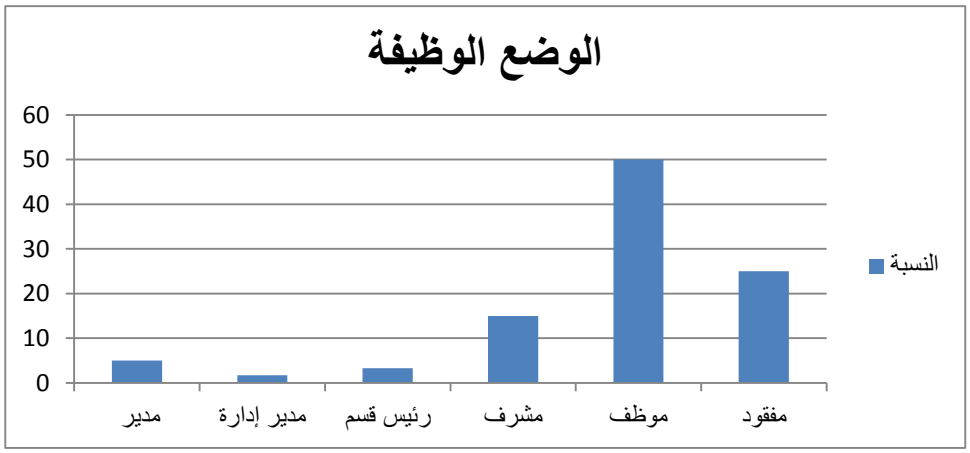

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (5-4) والشكل أعلاه والخاص بالمستوى الوظيفي لأفراد العينة، تين أن غالبية أفراد العينة من الموظفين ، حيث بلغ عددهم 30 شخصاً بنسبة (50.0)% من أفراد العينة، تليهم فئة مشرف بنسبة 15%

5/ الخبرة في العمل

الجدول رقم (6-4) **التوزيع التكراري وفق الخبرة في العمل.**

البيان	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنة	**32**	**53.3**
5 سنة وأقل من 10 سنة	**8**	**13.3**
10 سنة وأقل من 15 سنة	**2**	**3.3**
15 سنة و اقل من 20 سنة	**4**	**6.7**
20 سنة فأكثر	**2**	**3.3**
مفقود	**12**	**20.0**
المجموع	**60**	**100**

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (5-4) **التوزيع التكراري وفق الخبرة في العمل.**

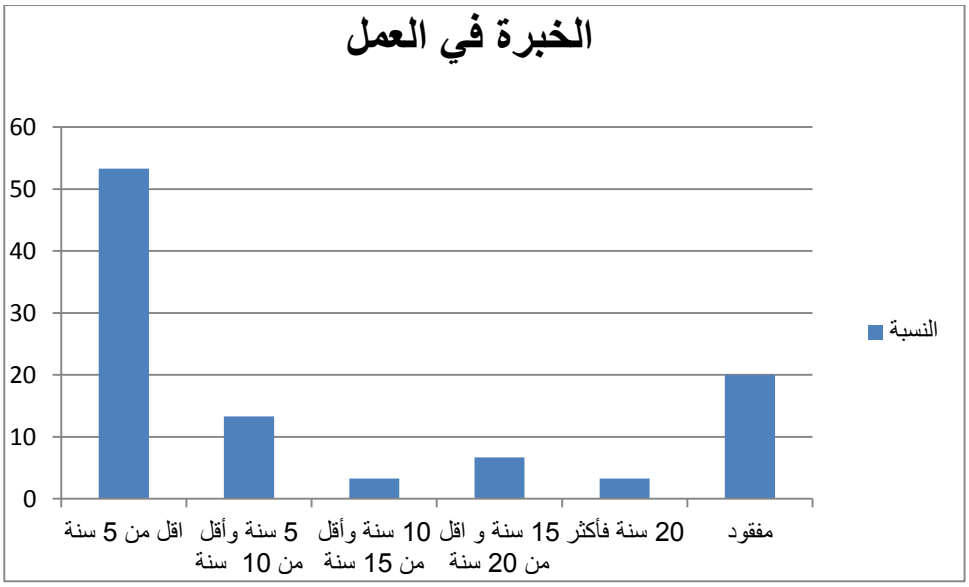

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (6-4) والشكل أعلاه والخاص بالخبرة ، أن غالبية أفراد العينة من الذين ممن لديهم من اقل من 5 سنوات خبرة ، حيث بلغ عددهم 32 شخصاً بنسبة (53.3)% من أفراد العينة، تليهم فئة من 5 الى 10 سنة بنسبة (13.3)%، ثم الذين ما بين 15 سنة و 20 سنة حيث بلغ عددهم 4 شخص بنسبة (6.7)%.

6/ الميثاق

الجدول رقم (7-4) **التوزيع التكراري وفق الميثاق.**

البيان	التكرار	النسبة
علمي	20	33.3
ادبي	40	66.7
المجموع	60	100.0

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

الشكل رقم (6-4) **التوزيع التكراري وفق الميثاق.**

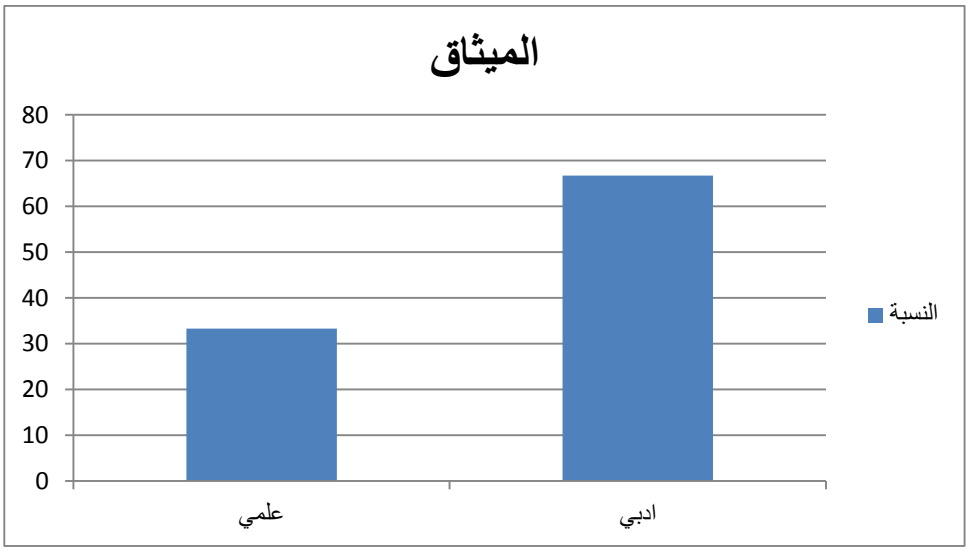

المصدر إعداد الباحثة: من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (7-4) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة أدبي حيث بلغ عددهم 40 شخصاً بنسبة (66.7)% من أفراد العينة، يليهم العلمي بنسبة (33.3)

المبحث الثالث: تحليل المعلومات الأساسية: يشمل هذا الجزء تحليل المعلومات الأساسية والتي تجاوب على الفرضيات، حيث ان الفرضية الأولى يقابلها ستة عبارات، والفرضية الثانية يقابلها خمسة عبارات، أما الفرضية الثالثة فقد قابلها عدد ستة عبارات، والفرضية الرابعة تمت مناقشتها من خلال خمسة عبارات.

أولاً: قياس أهمية كل محور وعبارة: تم تصميم الاستبانة حسب مقياس لكرت الخماسي والتي تبدأ بدرجة التوافق التام الى الرفض التام أو عدم الموافقة التامة. وتم إعطاء وزن معين لكل عبارة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(8-4) يوضح عبارات التوافق وأوزانها

عبارة التوافق	وزن العبارة
أوافق تماماً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق تماما	1
الوسط الحسابي	15/5= 3

المصدر: جودة، محفوظ التحليل الاحصائي الأساسي باستخدام SPSS -2009م – ط2- ص23

وقد تم تفسير درجة الاتفاق بناءً على عدد الخيارات والفئات في المقياس والمدى، وبما أن أعلى قيمة هي 5 وأدنى قيمة هي 1 ومن ثم فإن المدى يساوي 4. أما حساب طول الفئة فقد تم بتقسيم المدى على عدد الفئات أو الخيارات 0.80 =4/5، ويمكن توضيح درجة أهمية كل مقياس من مقاييس لكرت في الجدول التالي:

جدول رقم (9-4) يوضح درجة أهمية كل عبارة من عبارات التوافق

درجة الأهمية	المتوسط المرجح
موافق عالية جداً	5 – 4.21
موافقة عالية	4.20 – 3.41
موافقة متوسطة	3.40 – 2.61
موافقة ضعيفة	2.60 – 1.81
موافقة ضعيفة جداً	1- 1.80

المصدر: عبد الفتاح، عز حسن، مقدمة في الاحصائي SPSS -2017م – ط1- ص541

سوف يتم تقييم العبارات وفقاً للمتوسط المرجع الوارد في الجدول أعلاه.

ثانياً: تقييم أدوات القياس: يقصد بتقييم أدوات القياس، قياس صدق أو صلاحية أداة القياس وقدرتها على قياس ما صممت من أجله. والصلاحية التامة تعني خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة. اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة العبارات المستخدمة في التعبير عن فرضيات الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى. وفيما يلي عرض نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) اختبار صدق محتوى المقياس: تم أجراء اختبار صدق المحتوى للعبارات الواردة في الاستبيان من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة مجتمع وعينة الدراسة. وبداية تم عرض الاستبيان على عدد (4) من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة للتأكد من ملاءمتها لموضوع الدراسة ومجتمع الدراسة، وكذلك لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين العبارات المعبرة عن كل سؤال. ووفقاً لرأي المحكمين فقد تم قبول بعض العبارات واقتراح تعديل البعض الآخر. وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، قد ساهم تنوع تخصصات المحكمين في الإضافة العلمية للاستبيان، وبذلك تمَّ تصميم الاستبيان في صورتها النهائية.

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس ، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات بما يعزز من استخدام النتائج المستنبطة من العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

الجدول التالي يوضح تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبينا" قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة:

جدول رقم(10-4) يوضح تحليل ألف كرونباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.655	22

من الجدول أعلاه يتضح ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ والتي تساوي655 . مما يؤكد درجة ثبات عالية للاستبانة. وعند اختبار أثر حذف كل عبارة من العبارات الداخلية على الثبات والاستقرار للمقياس، فقد أثبت التحليل عدم تأثر المقياس بحذف أي من العبارات الفرعية للاستبيان فهي أعلى من القيمة الحدية 0.62

ثالثاً: التحليل الوصفي لدرجة الموافقة لمحاور البحث: سيتم فيما يلي تحليل درجة موافقة المستبينين على العبارات المقابلة لكل محور

المحور الأول : المؤسسات المالية تعمل علي تمويل المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (11ـ 4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تلعب المصارف المالية دورا مهما في تمويل المشروعات الصغيرة	-	35	21	1	2	1
		-	58.3	35.0	1.7	3.3	1.7
2	استخدام المؤسسات المالية لأسباب التمويل الاسلامية يؤدي الي توفير التمويل المناسب لظروف المشروعات الصغيرة	-	16	25	14	4	1
		-	26.7	41.7	23.3	6.7	1.7
3	مساهمة المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من مستوي العائد منها	2	19	19	17	2	1
		3.3	31.7	31.7	28.3	3.3	1.7
4	التمويل المقدم من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة كافي بما يمكن من التنبؤ باستمرارية التمويل	1	11	16	13	13	6
		1.7	18.3	26.7	21.7	21.7	10.0

5	عدم عدالة المؤسسات المالية في توزيع التمويل يؤدي الي حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح	1	31	15	8	2	3
		1.7	51.7	25.0	13.3	3.3	5.0
6	المؤسسات المالية تعمل علي حشد و تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل	1	29	15	9	5	1
		1.7	48.3	25.0	15.0	8.3	1.7

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 93.3، 45.0 لجميع عبارات المحور، وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (12- 4) التحليل مستوى الدلالة لعبارات المحور الأول

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	تلعب المصارف المالية دورا في تمويل المشروعات الصغيرة	4.45	.832	1	عالية جداً
2	استخدام المؤسسات المالية لأسباب التمويل الاسلامية يؤدي الي توفير التمويل المناسب لظروف المشروعات الصغيرة	3.85	.954	5	عالية
3	مساهمة المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من مستوي العائد منها	3.91	.960	4	عالية
4	التمويل المقدم من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة كافي بما يمكن من التنبؤ باستمرارية التمويل	3.22	1.274	6	متوسطة
5	عدم عدالة المؤسسات المالية في توزيع التمويل يؤدي الي حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح	4.17	1.117	2	عالية
6	المؤسسات المالية تعمل علي حشد و تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل	4.12	1.068	3	عالية

من الجدول السابق يلاحظ الآتي:

1. أن اغلب عبارات المحور كانت ذات دلالة عالية.

2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (تلعب المصارف المالية دورا مهما في تمويل المشروعات الصغيرة.

3. تليها العبارة (عدم عدالة المؤسسات المالية في توزيع التمويل يؤدي الي حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح).

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (التمويل المقدم من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة كافي بما يمكن من التنبؤ باستمرارية التمويل).

المحور الثاني: هنالك صعوبات مالية من داخل المؤسسات المالية تعوق تمويل المشروعات الصغيرة

جدول رقم (13- 4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني:

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ضعف الضمانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي الي عدم حصولهم علي تمويل المشروعات	-	28	26	2	3	1
		-	46.7	43.3	3.3	5.0	1.7
2	عدم تقيد اصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل في مواعيدها يزيد من مخاطرة التمويل	1	29	22	5	2	1
		1.7	48.3	36.7	8.3	3.3	1.7
3	قلة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلبا في عميلة التمويل	-	23	19	11	6	1
		-	38.3	31.7	18.3	10.0	1.7
4		-	12	13	16	15	4

	عدم توفر كفاءات للعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة أدي الي علي تسهيل من عملية سداد القروض	-	20.0	21.7	26.7	25.0	6.7
5	عدم توفر مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة تؤثر سلبا علي انتاجيتها.	-	27	23	5	4	1
		-	45.0	38.3	8.3	6.7	1.7

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة تتراوح بين نسبة 90.0 و 41.7 لجميع عبارات المحور

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم (14- 4) تحليل مستوى الدلالة لعبارات المحور الثاني.

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	**ضعف الضمانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي الي عدم حصولهم علي تمويل المشروعات**	**4.28**	**.885**	**2**	**عالية جداً**
2	**عدم تقيد اصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل في مواعيدها يزيد من مخاطرة التمويل**	**4.29**	**.892**	**1**	**عالية جداً**
3	**قلة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلبا في عميلة التمويل**	**3.95**	**1.064**	**4**	**عالية**
4	**عدم توفر كفاءات للعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة أدي الي علي تسهيل من عملية سداد القروض**	**3.23**	**1.226**	**5**	**متوسطة**
5	**عدم توفر مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة تؤثر سلبا علي توفير اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة**	**4.18**	**.965**	**3**	**عالية**

من الجدول السابق يلاحظ الآتي:

1. تتراوح عبارات المحور ب دلالة عالية.

2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (عدم تقيد اصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل في مواعيدها يزيد من مخاطرة التمويل).

3. العبارة (ضعف الضمانات لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي الي عدم حصولهم علي تمويل المشروعات)

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (عدم توفر كفاءات للعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة أدي الي علي تسهيل من عملية سداد القروض).

الفرضية الثالثة : يوجد نقص في الكادر البشري المؤهل والمدرب علي مراقبة و متابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة

جدول رقم(15- 4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث.

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
		1.7	55.0	33.3	5.0	1.7	3.3
2	لا توجد كوادر بشرية في المؤسسات المالية لمتابعة التطورات التي تحدث للمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة التحصيل	2	21	27	6	4	-
		3.3	35.0	45.0	10.0	6.7	-
3	نقص المهارات البشرية وقلة التدريب يؤدي الي ارتفاع تكلفة التمويل الممنوح	1	30	19	5	4	1
		1.7	50.0	31.7	8.3	6.7	1.7
4	عدم توفر الوعي المصرفي لدي اصحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويله.	4	26	20	9	1	-
		6.7	43.3	33.3	15.0	1.7	-
5	غياب الوعي المحاسبي لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من المخاطر	1	35	18	3	1	2
		1.7	58.3	30.0	5.0	1.7	3.3
6		1	29	14	5	6	5

	عدم وجود نظام معلوماتي خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة تمويلها.	**1.7**	**48.3**	**23.3**	**8.3**	**10.0**	**8.3**

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الاحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة عالية تتراوح بين نسبة 88.3 و 71.6 لجميع عبارات المحور وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (16- 4) تحليل مستوى الدلالة لعبارات المحور الثالث.

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة يؤدي الي قيامهم بعمليات المراقبة و المتابعة و التحصيل بكل سهولة	4.37	.927	2	عالية جداً
2	عدم مقدرة الكادر البشري العامل في المؤسسات المالية علي متابعة التطورات التي تحدث للمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة التحصيل	4.12	.860	5	عالية
3	عدم توفر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب يؤدي الي ارتفاع تكلفة التمويل الممنوح	4.24	.989	4	عالية جداً
4	عدم توفر الوعي المصرفي لدي اصحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويلها.	4.27	.798	3	عالية جداً
5	غياب الوعي المحاسبي لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطرة التمويل	4.41	.931	1	عالية جداً
6	عدم وجود نظام للمعلومات خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة تمويلها.	3.95	1.332	6	عالية

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن عبارات المحور تتراوح بدلالة عالية جداً.

2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (غياب الوعي المحاسبي لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطرة التمويل).

3. تليها العبارة (تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة يؤدي الي قيامهم بعمليات المراقبة و المتابعة و التحصيل بكل سهولة).

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (عدم وجود نظام للمعلومات خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة)

المحور الرابع: تعد المشروعات الصغرى ضرورة لمعالجة الفقر و البطالة بالمجتمع و بالتالي تحقيق التنمية المتوازنة

جدول رقم (16ـ 4) توزيع التكراري لعبارات المحور الرابع.

م	العبارات	مفقود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	قدرة المشروعات الصغرى علي التكيف في المناطق النامية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة الي المدن و بالتالي تحقيق التنمية المتوازنة	-	33	19	5	1	2
		-	55.0	31.7	8.3	1.7	3.3
2		-	16	27	11	5	1

	عدم توفر تمويل كافي من قبل المصارف المالية في تمويل المشروعات جديدة	-	26.7	45.0	18.3	8.3	1.7
3	عدم توفر مشاريع كافية لتمويل الاصغر للاستقطاب الايدي العاملة	1	16	16	23	3	1
		1.7	26.7	26.7	38.3	5.0	1.7
4	لم تهيئة الدولة بيئة ملائمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى	-	42	9	5	3	1
		-	70.0	15.0	8.3	5.0	1.7
5	الضمان الشخصي و الاعفاءات الضريبة للتمويل الاصغر تساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح أو حجم المشروعات	-	22	19	6	6	7
		-	36.7	31.7	10.0	10.0	11.7

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الاحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توافق أفراد العينة كان أعلاها نسبة 86.7 وأدناها 53.4 وذلك لجميع عبارات المحور.

وعند تحليل العبارات حسب قيمة الوسط الحسابي وترتيب العبارات، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي

جدول رقم (18- 4) تحليل مستوى الموافقة لعبارات المحور الرابع:

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الدلالة
1	قدرة المشروعات الصغرى علي التكيف في المناطق النامية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة الي المدن و بالتالي تحقيق التنمية المتوازنة	4.33	.951	2	عالية جداً

2	عدم توفر تمويل كافي من قبل المصارف المالية في تمويل المشروعات جديدة	3.87	.965	3	عالية
3	عدم توفر مشاريع كافية لتمويل الاصغر للاستقطاب الايدي العاملة	3.73	.980	4	عالية
4	لم تهيئة الدولة بيئة ملائمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى	4.47	.965	1	عالية جداً
5	الضمان الشخصي و الاعفاءات الضريبة للتمويل الاصغر تساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح أو حجم المشروعات	3.72	1.367	5	عالية

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الاحصائي

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أن معظم عبارات المحور ذات دلالة عالية.

2. أن العبارة التي حصلت على أعلى وسط حسابي هي (لم تهيئة الدولة بيئة ملائمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى).

3. تليها العبارة (قدرة المشروعات الصغرى علي التكيف في المناطق النامية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة الي المدن و بالتالي تحقيق التنمية المتوازنة).

4. العبارة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي (الضمان الشخصي و الاعفاءات الضريبة للتمويل الاصغر تساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح أو حجم المشروعات)

رابعاً: مناقشة الفرضيات:

سيتم مناقشة الفرضيات من خلال درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها، والمربع كاي ومستوى الدلالة الاحصائية لمربع كاي. هذا وقد تمت صياغة الفرضيات من خلال فرضية رئيسية والتي تنص على أن: **المؤسسات المالية تلعب دورا إيجابيا في تمويل المشروعات الصغيرة**

تفرعت من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: لا تعمل المؤسسات المالية على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(19ـ 4) تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الأولى

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة
	القيمة	النسبة		
موافقة عالية	4.024	0.8048	49	15
المجموع			60	60

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح 4من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 4.024 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 49 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية التي تنص على أن **المؤسسات المالية تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة،** مما يقود الى قبول الفرضية.

وعند تقدير مستوى الدلالة الاحصائية للفرضية الأولى عن طريق تحليل العينة الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (20ـ 4) تحليل انحدار خطي البسيط للفرضية الأولى

One-Sample Test	
Test Value = 0	

	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعاينة	25.575	4	.000	4.02400	3.5872	4.4608

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الأولى، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

الفرضية الثانية: تواجه عملية تمويل المشروعات الصغير مشاكل مالية.

تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(21. 4) تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الثانية.

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة
	القيمة	النسبة		
موافقة عالية جدا	74.226	0.845	51	15
المجموع			60	60

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 4.2267 والتي تعادل درجة موافقة عالية جدا، حيث أن 51 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية التي تنص على **هناك صعوبات مالية من داخل المؤسسات تعيق تمويل المشروعات الصغيرة** ، مما يقود الى قبول الفرضية.

وعند تقدير مستوى الدلالة الاحصائية للفرضية الثانية عن طريق تحليل العينة الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (22- 4) تحليل انحدار خطي البسيط للفرضية الثانية.

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعاينة	60.978	5	.000	4.22667	4.0485	4.4048

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الثانية، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

الفرضية الثالثة: يوجد نقص في الكادر البشري المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة. تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(23- 4) تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الثالثة

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة
	القيمة	النسبة		
موافقة عالية	3.986	**0.7972**	**48**	**15**

المجموع			**60**	**60**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 3.986 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 48 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية التي تنص على **يوجد نقص في الكادر البشري المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة**، مما يقود الى قبول الفرضية

وعند تقدير مستوى الدلالة الاحصائية للفرضية الثالثة عن طريق تحليل العينة الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (24- 4) تحليل انحدار خطي البسيط للفرضية الثالثة.

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعاينة	20.064	4	.000	3.98600	3.4344	4.5376

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الثالثة، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

الفرضية الرابعة: تعد المشروعات الصغيرة ضرورية لمعالجة الفقر والبطالة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة:

تم استخدام درجة الموافقة الكلية للفرضية والنسبة المئوية المقابلة لها وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(25- 4) تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الرابعة

درجة الموافقة	**متوسط الموافقة**		**القيمة المشاهدة**	**القيمة المتوقعة**
	القيمة	**النسبة**		

موافقة عالية	**3.9533**	**0.7907**	**48**	**15**
المجموع			**60**	**60**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة الكلية تساوي 3.9533 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 48 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية التي تنص على أن **المشروعات الصغيرة تعد ضرورية لمعالجة الفقر والبطالة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة** ، مما يقود الى قبول الفرضية.

وعند تقدير مستوى الدلالة الاحصائية للفرضية الثانية عن طريق تحليل العينة الواحدة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار

جدول رقم (26ـ 4) تحليل انحدار خطي البسيط للفرضية الرابعة.

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الوسط الحسابي للمعاينة	23.192	5	.000	3.95333	3.5151	4.3915

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

وعند دراسة القيمة المعنوية لمستوى الدلالة الإحصائية للوسط الحسابي المرجح للفرضية الرابعة، والتي تساوي 00. وهي أقل من 5% مما يشير الى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للفرضية.

النتائج والتوصيات:

اولاً النتائج الخاصة:

1. خلص البحث الى أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية الأولى تساوي 4.024 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 49 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية التي تنص على أن **المؤسسات المالية تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة**، مما يقود الى قبول الفرضية.

2. خلص البحث الى أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية الثانية التي تنص على "**هناك صعوبات مالية من داخل المؤسسات تعيق تمويل المشروعات الصغيرة**" تساوي 4.2267 والتي تعادل درجة موافقة عالية جدا، حيث أن 51 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية، مما أدى الى قبولها.

3. من نتائج التحليل نجد أن مستوى الموافقة الكلية للفرضية الثالثة تساوي 3.986 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 48 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية التي تنص على **يوجد نقص في الكادر البشري المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة**، مما يقود الى قبول الفرضية

4. عند تحليل مستوى الموافقة الكلية للفرضية الرابعة "التي تنص على أن **المشروعات الصغيرة تعد ضرورية لمعالجة الفقر والبطالة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة**" وجد أن مستوى الموافقة يساوي 3.953 والتي تعادل درجة موافقة عالية، حيث أن 48 شخصا من المستبينين أيدوا الفرضية، مما يقود الى قبول الفرضية **النتائج العامة:**

1. تؤثر البيئة الاقتصادية و الاجتماعية في نجاح المشروعات الصغيرة

2. رغم ان التمويل الاصغر يساهم ايجابيا في تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و الحرفية في السودان الا ان هذه الدور محدودة و لا يتناسب مع مخططات التمويل من جانب امكانيات و مقومات المشروعات الصغيرة من جانب اخر

3. اعفاء كافة المشروعات الصغيرة من الضرائب و الزكاة و الجمارك و كافة الرسوم الحكومية

انشاء مراكز التدريب و التطوير و التأهيل الاداري و التسويقي و الفني و رفع المهارات لمنسوبي مؤسسات التمويل الاصغر و المشروعات.

التوصيات الخاصة:

1. توصي الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة مما يقلل من مخاطر التمويل.

2. توصي الدراسة بضرورة تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة مما يساعدهم في القيام بعمليات المراقبة والمتابعة والتحصيل.

3. ضرورة توثيق المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمستفيدين وإجراء الدراسات المتعمقة حول المعوقات

التوصيات العامة:

1. علي البنوك تسهيل اجراءات منح التمويل للمشروعات الصغيرة.
2. وضع ضوابط و سياسات مشجعه لتمويل المشروعات الصغيرة و تخفيض الرسوم و الجبايات و منحهم اعفاءات حتي يتمكون من سداد التمويل
3. تهيئ البيئة الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة التي تساعد في نحاج المشروعات

توصيات مستقبلية:-

1- دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2- دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

3- دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل أزمات الاقتصاد

قائمة المصادر والمراجع

1. **القران الكريم.**
2. **المراجع والكتب**

1. بدرالدين عبد الرحيم ابراهيم, ود فارس أرباب إسماعيل , يونيو كونز للاستثمار المحدودة , تأثير سياسات الاقتصاد الكلي علي التمويل الاصغر في السودان, الخرطوم, 2006م .
2. توفيق عبد الرحيم يوسف, ادارة الاعمال التجارية الصغيرة, عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع , الطبعة الاولي , 1422هـ -2002م.
3. حسن عثمان احمد، التخطيط الاستراتيجي لإقامة صناعات صغيرة و متطورة،
4. رؤية تطوير و تنمية قطاع التمويل الاصغر في السودان ,إعداد يونيكونز للاستشارات المحدودة ,ترجمة محمد خير فقيري ,2006م
5. سمير علام ,ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة , مراجعة د. عبد الفاتح الشربيني , بدون طبعة (القاهرة , بدون مكان نشر , بدون تاريخ .
6. عبد الغفار حنفي , تنظيم وادارة الاعمال , بدون طبعة (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث 1996م.
7. عصام الدين الليثي، تكلفة التمويل واثرها في سلوك المصارف في تقديم التمويل الاصغر، منشورات وحدة التمويل الاصغر، بنك السودان المركزي .2008م.
8. فرحي محمد صالحي، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الجزائر،2006.
9. محمد خيري فقيري، رؤية تطوير تنمية قطاع التمويل الاصغر في السودان، يونيكونز لاستشارات المحدودة /يوليو 2006.

10. مقداد يالجن محمد علي ,علم الاخلاق الاسلامية ,الطبعة الثانية (دار عالم الكتب للطباعة و النشر , الرياض ,2010)
11. منشورات بنك السودان المركزي (السياسة النقدية 2009).
12. نهال فريد مصطفي , اساسيات الاعمال , بدون طبعة (الاسكندرية , بدون مكان نشر ,بدون تاريخ . صالح 8- جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر في السودان(المفهوم، النموذج و التطبيقات) الجزء الاول . الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ,2010.
13. نوال حسين عباس، المؤسسات المالية الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص33
14. نور الدين ابو الرب محمود جرادات ,محمود ابو الرب، الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية (الحاجات المالية و الصعوبات و المصادر المتاحة، مجلة دارسات الجامعة الاردنية ،المجلد 31،العدد 2، العام 2004م.
15. هالة محمد لبيب عتبة ,ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (القاهرة :الدار الجامعية ,2005).

3. الرسائل الجامعية:

1. ادريس محمد عمر، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان، دراسة حالة بعض المصارف في محلية امبده ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , رسالة دكتورة غير منشورة، 2008.
1. اسامة زين العابدين , دراسة بعنوان منشآت الاعمال الصغيرة هل هي السبيل الي تنمية اقتصادية شاملة (سوريا ,2010).
2. امنه عبدالعال خالد : دور المصارف في تمويل القطاع النسوي ,رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,2005.
3. بابكر الصديق المأمون , ادارة تمويل الاستثمارات الصغيرة في مؤسسات التأمين الاجتماعي ,دراسة حالة استثمارات المعاشين ,الصندوق القومي للمعاشات ,بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في ادارة الاعمال الدراسة غير منشورة جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
4. خطاب فتح الرحمن حمد, دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة, رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2008م

5. رشا على عبدالله، دور المصارف الاسلامية في التنمية الاجتماعية في السودان، دارسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدارسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2006.

6. زبيدة احمد الامام ,دور البنوك المتخصصة في تمويل التنمية الصناعية في السودان ,رسالة ماجستير غير منشوره جامعة النيلين2019م

7. صابر احمد عبد الباقي ,المشروعات الصغيرة واثرها في القضاء علي البطالة (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية,) ص30

8. مبارك مكي عبد السلام _دور التمويل الاصغر في تطوير المشروعات الصغيرة 2013م جامعة النيلين ,بحث تكميلي لي نيل درجة الماجستير غير منشورة

9. مروة عبدالرحمن محمد صالح ,دور التمويل الاصغر في تحقيق حد الفقر ,بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اقتصاد جامعة النيلين 2013م

10. مروة على ونور عبدالله , دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة دكتورة غير منشورة,2008م .

11. مشاعر عوض ادريس , اثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة ,دراسة مقدمه لنيل درجة الماجستير ,جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ,2007.

4. **اوراق علمية:**

1. ابراهيم عبيد الله، ورقه عمل بعنوان اهمية الصناعات في التنمية والنهضة الصناعية الحديثة, ورشة عمل الصناعية وافاق المستقبل الخرطوم, 2002م.
2. أقبال جعفر حسن, ورقة التمويل الاصغر في السودان ,التحديات والرؤى المستقبلية ورشة التمويل الاصغر, الخرطوم.
3. توماس د تيشر, نظرة اخري على قضية التمويل الاصغر, تسلسل النمو والائتمان في التاريخ الاقتصادي, معهد كاتو, ورقة علمية منشورة ,مركز الحرية والرخاء العالميين,2007م.
4. الحاج العوض الحسن , ورقة عمل عن المشاكل و معوقات الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة , سمنار نحو خطوات عملية لإنشاء مجمعات حرفيين , الخرطوم : مؤسسة العامة للثقافة العمالية 1992.
5. ربيع ريحاني , الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن من منظور عام, ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت اشراف منظمة العمل الدولية , غرفة صناعة عمان,2002م.

6. رياض الصرايرة واخرون , ورقة عمل حول إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاردن ,منظمة العمل الدولية ,ايطاليا,1996م.
7. عبد الرحمن حسن عبد الرحمن ,دعم الاسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر و تقوية التجارب المماثلة ,ورشة التمويل الاصغر ,ولاية الخرطوم,2010م. . وفاء عبدالله عوض , ورقة عمل حول اثر تطبيق أنظمة الجودة الشاملة علي الصناعات الصغيرة و المتوسطة الملتقي العربي الثاني للصناعات و المتوسط (الكويت 2001م).
8. مجلس التخطيط الوطني و مركز البحوث و الاستشارات ,ثقافة نهوض و تنمية مستدامة ,(مسودة التقرير النهائي) جامعة قاريونس بنغازي, ليبيا ,2008م.
9. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، لمحات عن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية (مصر 2000م)

الملاحق

اولا: البيانات الشخصية

1/النوع :

أ- ذكر ☐ **ب- انثي** ☐

2/العمر :

أ- اقل من 30 ☐ **ب- 30اقل من 40** ☐

ج- 40واقل من50 ☐ **د-50 فاكثر** ☐

4/المؤهل العلمي

أ- ثانوي ☐ **ب- جامعي** ☐ **ج- فوق الجامعي** ☐

5/الوضع الوظيفي

أ- مدير ☐ **ب- مدير ادارة** ☐ **ج- رئيس قسم** ☐

د- مشرف ☐ **ه- موظف** ☐

6/الخبرة في العمل

أ- اقل من5 سنة ☐ **ب-5واقل من 10** ☐ **ج-10 واقل** ☐

من15 د- 15واقل من20 ☐ ه-20فاكثر ☐

6/الميثاق

أ- علمي ☐ **ب- ادبي** ☐

القسم الثاني : بيانات الدراسة

الرجاء وضع علامة () حول الخيار المناسب

الفرضية الاولي : المؤسسات المالية تعمل علي تمويل المشروعات الصغيرة

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	**لا أوافق بشدة**
تلعب المصارف المالية دورا مهما في تمويل المشروعات الصغيرة					
استخدام المؤسسات المالية لأسباب التمويل الاسلامية يؤدي الي توفير التمويل المناسب لظروف المشروعات الصغيرة					
مساهمة المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من مستوي العائد منها					
التمويل المقدم من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة كافي بما يمكن من التنبؤ باستمرارية التمويل					
عدم عدالة المؤسسات المالية في توزيع التمويل يؤدي الي حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح					
المؤسسات المالية تعمل علي حشد و تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل					

المحور الثاني: هنالك صعوبات مالية من داخل المؤسسات المالية تعوق تمويل المشروعات الصغيرة .

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
ضعف الضمانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي الي عدم حصولهم علي تمويل المشروعات					
عدم تقيد اصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل في مواعيدها يزيد من مخاطرة التمويل					
قلة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلبا في عميلة التمويل					
عدم توفر كفاءات للعمل في مجال تمويل المشروعات الصغيرة أدي الي علي تسهيل من عملية سداد القروض					
عدم توفر مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة تؤثر سلبا علي توفير اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة					

الفرضية الثالثة : يوجد نقص في الكادر البشري المؤهل والمدرب علي مراقبة و متابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة.

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة يؤدي الي قيامهم بعمليات المراقبة و المتابعة و التحصيل بكل سهولة					
. عدم مقدرة الكادر البشري العامل في المؤسسات المالية علي متابعة التطورات التي تحدث للمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة التحصيل					
عدم توفر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب يؤدي الي ارتفاع تكلفة التمويل الممنوح					
عدم توفر الوعي المصرفي لدي اصحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويل المشروعات الصغيرة					
غياب الوعي المحاسبي لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطرة التمويل					

عدم وجود نظام للمعلومات خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدي الي صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة					

المحور الرابع: تعد المشروعات الصغرى ضرورة لمعالجة الفقر و البطالة بالمجتمع و بالتالي تحقيق التنمية المتوازنة.

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
قدرة المشروعات الصغرى علي التكيف في المناطق النامية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة الي المدن و بالتالي تحقيق التنمية المتوازنة					
عدم توفر تمويل كافي من قبل المصارف المالية في تمويل المشروعات جديدة					
عدم توفر مشاريع كافية لتمويل الاصغر للاستقطاب الايدي العاملة					
لم تهيئة الدولة بيئة ملائمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى					
الضمان الشخصي و الاعفاءات الضريبة للتمويل الاصغر تساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح أو حجم المشروعات					